جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

# التطورات السياسية في مصر وأثرها على الأمن الإسرائيلي للفترة من عام 2010م إلى عام 2014م

إعداد الطالب
حاتم عامر محمد أبو قديري

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2015

**الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر**
**بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة**

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

*نموذج رقم (١٤)*

# قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حاتم عامر ابو قديري الموسومة بـ:

**التطورات السياسيه في مصر وأثرها على الأمن الإسرائيلي للفترة من عام ٢٠١٠الى العام ٢٠١٤**

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **ماجستير العلاقات الدولية.**

**القسم: العلوم السياسية.**

| | التوقيع | التاريخ | |
|---|---|---|---|
| أ.د. فايز شراري الزريقات | | ٢٠١٥/١٢/٢٧ | مشرفاً ورئيسا |
| أ.د. صداح احمد الحباشنة | | ٢٠١٥/١٢/٢٧ | عضواً |
| د. رضوان محمد المجالي | | ٢٠١٥/١٢/٢٧ | عضواً |
| د. خالد حامد الشنيكات | | ٢٠١٥/١٢/٢٧ | عضواً |

عميد الدراسات العليا
د. محمد المحاسنة

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

**الاهداء**

إلى أبي العزيز وأمي العزيزة، اللذان وقفا بجانبي طيلة فترة الدراسة، ومهما عملت وتكلمت لا أستطيع ان اوفيهما حقهما.

والى إخواني واخواتي، الذين ساندوني وازروني في فترة دراستي.

والى رفيقة دربي التي ستشاطرني كل لحظات الفرح والنجاح.

ثم الى اصدقائي وزملائي المخلصين، والى كل من ساهم بنفس رضية في انجاز هذا العمل المتواضع.

كما اهدي بحثي هذا الى كل من ساندني خلال مسيرتي الدراسية او قدم لي ادنى مساعدة في انجازه لكي يرى النور.

**أشكركم جميعاً**

**حاتم عامر محمد أبو قديري**

## الشكر والتقدير

اول شكري اتوجه به الى الله رب العالمين، الذي أرشدني الى الصراط المستقيم وتوج هذا العقل الانساني وسقاه بماء العلم.

ثم الى اساتذتي الكرام جميعاً، واخص منهم استاذي الكبير الاستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات، الذي تلطف بالاشراف على هذا البحث وقدم لي المعلومات اللازمة التي افادتني كثيراً، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما ويشرفني ان اقدم خالص شكري وتقديري الى اعضاء لجنة المناقشة الكرام على حسن الارشاد والتوجيه.

**حاتم عامر محمد أبو قديري**

## فهرس المحتويات

## الملخص

## التطورات السياسية في مصر وأثرها على الأمن الإسرائيلي
## للفترة من عام 2010م إلى عام 2014م

**حاتم عامر ابوقديري**

**جامعة مؤتة، 2015**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التطورات السياسية في مصر وأثرها على الأمن الإسرائيلي للفترة من عام 2010م إلى عام 2014م، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية ونظرية النظم ونظرية اتخاذ القرار للتعرف على هذا الأثر.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. شكلت ثورة 25 يناير 2011م أكبر ضائقة إستراتيجية على الأمن الإسرائيلي حيث خسرت الرئيس مبارك والذي يعتبر أفضل حليف لها طوال فترة حكمة.
2. انبثق عن ثورة 25 يناير 2011م، ترشح محمد مرسي وإجراء أول انتخابات رئاسية مدنية في مصر والتي أدت إلى فوزه في السلطة، الأمر الذي أدى إلى قلق وخوف الإسرائيلين من تدهور العلاقات وخاصة فيما بتعلق في اتفاقية كامب ديفيد.
3. شكلت الثورة ضد مرسي عام 2013م، وصعود عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم مزيد من حالة الإرباك في الشارع المصري وهو الأمر الذي زاد من خوف الإسرائيلين على عدم استقرار النظام المصري.

# Abstract

**Political developments in Egypt and its impact on Israel's security for the period from 2010 to 2014**


**Hatem Amer Abokadira**

**Muta University, 2015**



This study aimed to identify the political developments in Egypt and its impact on Israel's security for the period from 2010 to 2014, has been used study the historical method and the descriptive analytical, also relied on a realistic theory and theory system and the theory of decision-making to identify this impact.

The study found a group of results, including:

1. Revolution of January 25 2011 formed the hardship strategy on the Israeli security, where it lost president Mubarak, who was the best ally throughout his reign.
2. Emerged from the revolution of January 25, 2011, nominate of Mohamed Morsi and conduct the first civilian presidential elections in Egypt, that led to his victory in power, which has led to anxiety and fear the Israelis from the deterioration of relations, particularly with the Camp David agreement.
3. Formed a Revolution against Morsi in 2013, led to assumption of power by Abdel Fattah al-Sisi and confusion in the Egyptian street, which has increased the fear of the Israelis because the non-stability of the Egyptian regime.

# الفصل الأول
# خلفية الدراسة ومشكلتها

## 1.1المقدمة

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير عرف بالربيع العربي، ففي ضل ما شهدته المنطقة العربية من حراك وتحولات في الواقع العربي وموجات من التغير والتحول الديمقراطي لم يعرف لبعضها مثيل من حيث طبيعتها وقوتها والتي تعد من بين اشد التحولات أثراً في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى، وهذه الاضطرابات قد وقعت في دول متفرقة إلا إنها مقترنة ومتشابهه إلى حد ما، فضلا عن حقيقة أن الثورات تقوي بعضها بعضاً، حيث أخذت هذه الاضطرابات طابعا إقليمياً، وحقيقة الأمر أن هذه الاضطرابات مستمرة ولم تتضح معالمها النهائية بعد، إلا إنها قد غيرت وجه المنطقة العربية.

وتعتبر الثورة التي اندلعت بالجمهورية التونسية في شهر ديسمبر عام 2010م، والتي أدت بدورها بتأثير على بعض الدول الجمهورية وهي: مصر وليبيا واليمن وسوريا حيث بدأت ملامح سياسة جديدة ترتسم في المنطقة العربية، وظهرت عدة سيناريوهات استوجبت تغييرات سياسية في المواقف الدولية تجاه البلدان العربية التي شهدت ثورات مماثلة، وبشكل خاص في الجمهورية المصرية، وذلك لثقلها ووزنها في المنطقة العربية، وحضورها القوي في قضايا المنطقة، وفي مقدمتها قضية الصراع العربي الإسرائيلي (القضية الفلسطينية).

ولهذا فقد أولت إسرائيل منذ قيامها في عام 1948م حتى يومنا هذا اهتماماً كبيراً بمصر وبدورها البالغ الأهمية في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، سواء في مرحلة الحرب الممتدة حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978م، ويعود ذلك الاهتمام إلى عدة عوامل منها قوة مصر وحجمها الكبير، ودورها في المنطقة العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص كما أسلفنا الذكر، بالإضافة إلى كون مصر قريبة جغرافياً من إسرائيل، حيث انتقلت العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م من علاقات حرب إلى علاقات سلام وتحالف.

لقد مثلت ثورة 25 يناير عام 2011م نقطة تحول في المسار السياسي المصري ليس فقط على الصعيد الداخلي وإنما امتد تأثيرها إلى التوجه الخارجي، حيث تقلص الدور المصري خلال حقبة مبارك الأخيرة الذي استوجب معها إعادة النظر في مسارات الدور المصري في مرحلة ما بعد الثورة.

شكلت ثورة 25 يناير عام 2011م المصرية ضائقة سياسية لإسرائيل، فقد أدت إلى تداعيات سياسية خطيرة على الواقع الإسرائيلي، وإلى ازدياد عزلة إسرائيل في المنطقة بعد أن خسرت حليفها الأهم بعد إنهيار نظام مبارك، والقلق من نتائج الصراع بين القوى الديمقراطية وقوى الإسلام على قيادة مصر بعد الثورة، وفقدان الدور الإقليمي الذي كان يلعبه مبارك باعتباره احد اكبر أصدقاء إسرائيل وأفضل حليف لها في المنطقة العربية، وتضييق الهامش الذي كانت تتحرك فيه الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة العربية فقد أثارت ثورة 25 يناير وما نتج عنها من فوز المرشح محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية  الكثير من الجدل حول ما ستئول إليه معاهدة السلام المصرية حيث كثر الحديث عن إمكانية إنهاء العمل بهذه المعاهدة أو حتى تعديل بعض نصوصها الأمر الذي اثأر التخوف الإسرائيلي.

حيث انتقلت مصر إلى مرحله جديدة عام 2013م إثر الاحتجاجات ضد الرئيس مرسي طوال النصف الأول من عام 2013م، وقد تصاعدت في يونيو 2013م، مما أدى إلى قيام وزير دفاعه عبد الفتاح السيسي بإنهاء حكم الرئيس مرسي ليحل محلة رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور كرئيس مؤقت ليتم إجراء انتخابات في شهر أيار من نفس العام ليتولى السيسي رئاسة الجمهورية، وقد أبدت إسرائيل ارتياحاً لتولي السيسي الرئاسة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فإن الباحث سيعمد إلى تقسيمها على النحو الآتي:

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: محددات الأمن القومي المصري والإسرائيلي.

الفصل الرابع: أثر التطورات المصرية على أمن إسرائيل.

## 2.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرف على أثر التغيرات والتطورات السياسية في مصر على الأمن القومي الإسرائيلي للفترة 2010 إلى 2014م، سواء كان هذا التأثير سلبياً ام ايجابياً، وما هي ردود الفعل الإسرائيلية على التطورات التي حصلت في مصر؟، حيث أعتبر اندلاع ثورات الربيع العربي في عدد من البلدان العربية على نحو لم يكن متوقعاً لا من إسرائيل ولا من الدول الغربية والعربية امراً مفاجئاً للجميع، مما أدى إلى حالة من الإرباك في السياسة الدولية نتيجة لهذه التطورات المتتابعة بشكل كبير، فلم تركز إسرائيل في أبحاثها أو سياساتها على التنبؤ باشتعال هذه الثورات على الساحة العربية ولذلك فقد أدت هذه التطورات إلى حالة من الخوف والقلق الشديد من المستقبل القريب الذي لم تعد له سياسة أمنية لمواجهة هذه التحولات وبالأخص ثورة 25 يناير 2011م، وثورة 30 يونيو 2013م المصرية.

## 3.1أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على أثر التطورات السياسية المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، والتغيرات التي نتجت عن الثورات المصرية المتعاقبة وما هو تاثيرها على إسرائيل ومصالحها المشتركة مع مصر خلال الفترة (2010-2014)، وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين هما:

**الأهمية العلمية:** تحاول هذه الدراسة أن تسهم في إثراء المكتبة العربية بصفه عامة، والمكتبة الأردنية بصفه خاصة، وتوفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بالعلاقات الدولية من حيث إعطاء فكرة عن تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال قيام الثورات المصرية.

**الأهمية العملية:** تعود الأهمية العلمية للدراسة إلى كونها من الموضوعات الحيوية والحديثة التي تتابع التطورات على الساحة المصرية، والتي أثرت على الأمن الإسرائيلي، كما تحاول الدراسة توضيح تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية للفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2014م.

## 4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التطورات المصرية المتسارعة من عام 2010 إلى عام 2014م، وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك بالتركيز على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية في تلك الفترة، وقراءة الموقف الإسرائيلي من الثورات المصرية، وتوضيح حالة الإرباك التي عاشتها إسرائيل نتيجة التغير في الرؤساء المصريين بسرعة كبيرة نتيجة الثورات.

## 5.1 أسئلة الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي اهم التطورات السياسية في مصر وأثرها على الأمن الإسرائيلي للفترة من عام 2010 إلى عام 2014م ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

كيف تطورت العلاقات المصرية الإسرائيلية ؟

ما هي محددات الأمن القومي المصري والإسرائيلي؟

ما أثر التطورات المصرية على أمن إسرائيل؟

## 6.1 منهجية الدراسة

لتغطية موضوع البحث والإجابة عن تساؤلاته تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث أن المنهج الوصفي يساعد على فهم التطورات التي حدثت على الساحة المصرية خلال اندلاع الثورات فيها وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي للفترة 2010-2014م.

**المنهج التاريخي**

اعتمد الباحث استخدام هذا المنهج في تقديم وصف تاريخي مبسط للعلاقات الإسرائيلية المصرية من عام 1948م إلى نهاية فترة هذه الدراسة، والوقوف على تطور السياستين المصرية والإسرائيلية طوال تلك المدة ليتم تقييم الموقف الإسرائيلي من العلاقات مع الحكومات المصرية قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011م وثورة 30 يونيو 2013م.

**المنهج الوصفي التحليلي**

اعتمد الباحث في هذا البحث على هذا المنهج، من خلال تحليل جوانب التعاون ما بين الدولتين محللاً تأثير الثورات المتعاقبة على العلاقات الثنائية، حيث يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية من خلال تحليل والتعرف على دور كل دولة ومصالحها في المنطقة، واعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج لكونه يقوم بتجميع الحقائق والمعلومات، ومن ثم تشخيصها وتحليلها للوصول إلى نتائج مقبولة، حيث يصف الظاهرة كما هي وصفا دقيقا مما يساعد على فهم الحقائق للخروج بنتائج تساعد على فهم الواقع بصورة دقيقة.

## 7.1 حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة بمحددين أثنين، مكاني وزماني:

المحدد الزماني: تقتصر هذه الدراسة على تحليل اثر الثورات المصرية المتعاقبة على امن إسرائيل من 25 يناير 2011م إلى عام 2014م وهي الفترة الزمنية التي امتازت بقيام ثورتان متتابعتان وتعتبر هذه الفترة من اشد الفترات التي أثرت على مصر.

المحدد المكاني: تتحصر حدودها في مصر وإسرائيل .

# الفصل الثاني

## الإطار النظري والدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على النظرية الواقعية ونظرية النظم ونظرية اتخاذ القرار، وذلك لتحقيق هدف الدراسة بفهم طبيعة التطورات السياسية على الساحة المصرية وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي، حيث ستوضح هذه الدراسة المؤشرات والتغيرات التي طرأت على العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال فترة الدراسة، والتعرف على اثر الثورات المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، على النحو التالي:

### 1.2 النظرية الواقعية

شهدت العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، لذلك أصبحت العلاقات الدولية على درجة عالية من التعقيد والتشابك، وانطلاقا من ذلك فقد اكتسبت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية قدراً من التماسك ولاسيما بعد أن ترسخت تلك العلاقة منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت المدرسة الواقعية هي النموذج الشائع في حقل نظريات العلاقات الدولية.

فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، وسيطرت على تفكير الأكاديميين وصناع السياسة الخارجية خلال الخمسين عاماً الماضية، وهي النظرية السائدة أو البديلة في الكتب والدراسات الجادة التي تتناول النظريات في حقل السياسات الدولية وهيمنت في سنوات الحرب الباردة لأنها قدمت تفسيرات بسيطة وقوية للحرب والتحالفات والإمبريالية والعقبات التي تعيق التعاون الدولي (Jeffery,1999, p: 5).

ويعتقد الواقعيون أن الهدف من دراسة العلاقات الدولية لا يتمثل في تطوير خطط السلام، أو مناقشة كيف يجب أن يسير العالم، لكن الهدف هو دراسة العلاقات الدولية لفهم الهيكل والعمليات المتكررة وديناميكيات أنظمة الدول (الهياجنة،2001،ص15). وهي نظرية تعتمد على المشاهدة والاستقصاء والتحليل والتجريب، وإنها منهج يدرك عدم صحة المذهب القائل بإمكانية إدراك الحقيقة باعتماد

منفرد على العقل وحده ولابد من اللجوء إلى المدركات الحسية ومن تفاعلها مع الواقع، (الحاج، 1992، ص28). وفي الجامعات الأمريكية فإن الغالبية العظمى من أساتذة العلوم السياسية لا يتصورون أن يقوم أي حديث عن العلاقات الدولية أو المنظمات الدولية، إلا على أساس التصورات الواقعية وفرضياتها (وقيع الله ، 1999).

كما يرى الواقعيون العالم على مستوى العلاقات الدولية حسب رأي "مارتن وايت" بعبارة رئيسية تتلخص في : كيف يسير العالم ؟ (Michael,1997, p: 31) أما "مورجانثو" فينطلق من مبدأ أساسي يتمثل في أن هناك أشياء كثيرة في العالم لا نستطيع أن نغيرها، ومن الواجب علينا محاولة فهمها كما هي (الهياجنة،2001، ص15). ويرى أن الطبيعة الإنسانية التي تجد قوانين السياسة جذورها فيها، لم تتبدل عما كانت عليه منذ أيام فلاسفة الصين والإغريق عندما حاولوا اكتشاف هذه القوانين(مورجانثو،1965، ص24) وتمتاز هذه الطبيعة بالأنانية ويبحث الناس عن مصلحتهم الخاصة ويحاولون الهيمنة على الآخرين، ولا يمكن الاعتماد عليهم في التعاون، كما انهم يحاولون وقف التعاون إن وجد عندما يتعارض مع مصالحهم الخاصة والضيقة (Russet,1989, p: 28).

كما ينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مصالح بين الدول وان فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم كما لا تفترض حتمية الحرب وان المصلحة القومية تعنى بالحفاظ على البقاء القومي بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدول وان هذه المصلحة تمثل هدفاً أساسيا لا يمكن التنازل عنه (مقلد،1982، ص12).

وقد تمخض عن هذه النظرية بعض المبادئ التي ارتكزت عليها ومنها ما يلي:

**القوة:**

إن القوة هي إحدى المصطلحات التي تم استخدامها في العلوم السياسية بصفة عامة وفي العلاقات الدولية بصفة خاصة ويتخذ مفهوم القوة شكلاً صريحاً على الصعيد الدولي (حافظ،1993، ص55). حيث كان ولا يزال من ابرز المفاهيم القديمة في السياسة الدولية انطلاقاً من الفكر السياسي حول قوة الدول (جلال،1974، ص23). وتعد القوة بالنسبة لمفكري النموذج الواقعي مثل الطاقة بالنسبة للفيزيائيين

(الهياجنة،2001، ص17). ويرى كريبندورف أن مورجانثو من القلائل الذين عرفوا مفهوم القوة، والذي أعطاه صبغة وتأسيساً نفسياً عاماً (Guzzini,1998،p: 26).

إن القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية فقط بل القوة القومية للدولة بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية (العقابي،1996، ص 144). فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات والتفاعلات الذي تتم بين هذه العناصر وهو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الأقتصادية أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية، وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييمها على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع الوضع في الدول الأخرى (مقلد،1982، ص19).

ومن أهم الغربيين الذين دعوا إلى تحديد معنى القوة في وجود الدولة وفي علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى المفكر الانكليزي توماس هوبز واعتبر أن هناك تناقضاً واضحاً بين المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي حيث يتميز المجتمع الدولي بالفوضوية نتيجة غياب سلطة موحدة تملك وسائل القوة في حين أن المجتمع الوطني منظم وذلك لوجود سلطة موحدة ومنظمة تمتلك وسائل القوة (كوليار، 1980، ص12) ولقد أدى تركيز الفكر الغربي على سياسة القوة إلى تراجع واختفاء مبدأ الحق في العلاقات الدولية (حسين، 1998، ص58).

**2-المصلحة القومية**

ترتبط المصلحة القومية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة حيث تمثل المصلحة الوطنية الصوره الأمامية للسياسات الدولية في العثور على طريقها في ضوء مفهوم القوة، ويؤمن هذا المفهوم الصلة بين العقل الذي يحاول فهم السياسات الدولية وبين الحقائق التي يجب فهمها (مورجانثو،1965، ص25). لذلك ينظر مورجانثو إلى المصلحة القومية باعتبارها حقيقة يجب اكتشافها أكثر من كونها موضوعا للترجيحات العارضة والمصطنعة (Donnelly,2000,p: 1) وان القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً لمصلحة دولته، وتعتبر المصلحة القومية هي نفسها القوة، ذلك أن الدول تجعل القوة سبيلاً لتحقيق أهدافها ومصالحها، فيجب توفر عوامل القوة لدى كل دولة، (دورتي،1985،ص60).

إن الدول التي تهدد الأخطار الخارجية سلامتها تهديدا دائما، تأخذ بالفكرة القائلة بأن الحرب هي متابعة السياسة بوسائل أخرى، فللدول مصالح تؤلف عملية دائمة ذات غاية واحدة وقد تتغير الوسائل لخدمة هذه الغاية، فتكون سلمية أو حربية، ولكن الغاية نفسها لا تتغير وتسعى الدول للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة من درجات الكمال في الوقت الذي تبقى فيه على تنافسها، ضمن حدود طاقتها، لتخفيف درجة الصراع مع بقية الدول، ويشكل مجموع هذه الأهداف المصلحة القومية للدولة، ويتوقف على تصور الدولة لأهمية مصالحها القومية المعنية حجم القوة التي ستنفقها للوصول إلى أهدافها في ظرف معين (صعب،1966،ص351).

**3-المعايير الأخلاقية**

يرى مورجانثو أن ما أسماه دفاعا عن المعايير الأخلاقية غير مناسب في الضرورات التي تميز السياسة، وبشكل خاص العلاقات الدولية ( Doyle,1997,p: 106). ويعتقد بأن المبادئ الخلقية العامة والشاملة لا يمكن أن تطبق على أعمال الدول في أشكالها العامة المطلقة، وإنها لابد من تنقيتها لتكون صالحة لظروف الزمان والمكان المحددة (مورجانثو، 1965، ص27). ويرفض مورجانثو أن تتبنى الدولة اعتبارات أخلاقية صرفة تحد من المصلحة .بل يذهب في بحث أسماه "دفاع عن المصلحة القومية" إلى أنه لا ينبغي أن يعطي متخذي قرارات السياسة الخارجية اعتباراً للدوافع الأخلاقية المجردة (عثمان،1990،ص52).

كما تعارض الواقعية الفكرة القائلة بوجود مبادئ أخلاقية عالمية شاملة، ولذلك تحذر القادة من التضحية بمصالحهم الخاصة من أجل بعض الأفكار غير المحدده والمتعلقة بمبادئ خلقية ، بحيث تكون هناك معايير أخلاقية لسلوك الدولة الداخلي في علاقاتها مع مواطنيها، ومعايير أخرى لسلوك الدولة الخارجي في علاقاتها مع الدول الأخرى (Baylis,2001,p :108 ).

## 2.2 نظرية النظم

تُعنى نظرية النظم بدراسة العلاقة بين النظام السياسي كوحدة، وبين الأنظمة الفرعية الأخرى. كما يدرس النظام السياسي كنظام فرعي من النظام الدولي الأوسع،

ويوضح حالة التفاعل داخل النظام والأنظمة الفرعية داخله وتفاعل النظام السياسي مع الوحدات الأخرى في النظام الدولي (Sprout, 1982, P: 3).

ووفقاً لنظرية النظم يمكن تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها –على أساس منطقي– على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. ووفقاً لهذه النظرية فإن المجتمعات والجماعات تميل إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا، تعمل في إطار بيئة أشمل تشمل مجموعة من العناصر والمتغيرات المتداخلة ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها (مقلد، 1982، ص3).

وتأتي نظرية النظم في إطار النظريات الحديثة التي تقوم على أساس نقد النظريات السابقة سواء التقليدية أم السلوكية؛ لأن كلا منهما ركز على أحد متغيري التنظيم (العمل والإنسان) باعتبار أن التنظيم نظام مقفل، بينما يرى للتنظيم في نظرية النظم إلى أنه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به؛ وذلك ضمانا لاستمرارية التنظيم (الشرقاوي،2007، ص8).

إن دراسة أي تنظيم لابد أن تكون من منطق النظم، بمعنى تحليل المتغيرات وتأثيراتها المتبادلة، فالنظم البشرية تحوي عددا كبيرا من المتغيرات المرتبطة ببعضها، ومن ثم فنظرية النظم نقلت منهج التحليل إلى مستوى أعلى مما كان عليه في النظرية الكلاسيكية والنظرية السلوكية، فهي تتصدى لتساؤلات لم تتصدَ لهما النظريتان السابقتان (مقلد، 1982، ص3).

بينما يمكن ووفقاً لنظرية النظم اعتبار النظام السياسي المصري وحدة فرعية من النظام السياسي الأوسع (النظام الدولي). ويمكن تناول محددات العملية السياسية الخارجية لحالة عدم الاستقرار وفقاً لهذه النظرية، من خلال رصد الفعل، ورد الفعل بين النظام السياسي المصري، والنظام الدولي، والإقليمي، ومدى تأثير تلك التفاعلات على الاستقرار السياسي في الجمهورية المصرية (Sprout, 1982, P: 3).

تعد نظرية النظم أهم المناهج المعاصرة على الإطلاق، وتأتي بمنزلة رد فعل لإخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في التوصل إلى إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي، وتتكون نظرية النظم من ثلاث فرضيات أساسية تتمثل في: إن النظام

الدولي في حقيقته وحدة عضوية حية ومتحركة، وتتمتع بالقابلية المستمرة للتطور والتغير سواء ما يتعلق من ذلك بالسمات الأساسية المميزة للنظام أم بهيكله التنظيمي ونمط أداته (الشرقاوي،2007، ص10).

تعد نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية. ويعمل منهج تحليل النظم على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية كافة، ويربط بين المستويات أيضا، ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M.Kaplan وديفد سنغر D.singer، وجورج مودلسكي G.modelski، وتشارلز ماكليلاند Makliland Charles، وديفيد ايستون D. Eston (مقلد،1982، ص6).

ينطلق ديفيد سنغر من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير، لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض؟ في حين أعطى مورتن كابلان النظام معنى يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في الوقت نفسه مع بيئاتها، كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.

أما تشارلز ماكليلاند، فقد عد نظرية النظم كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية، فيقول إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي إستراتيجية إدراك ظواهر مختلفة ومعرفتها، من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة، ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة الأكثر صلة بها، ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات؛ بهدف التعرف إلى العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنظم بين مستويات التحليل المختلفة، بالتعرف إلى الصلة بين النظم الرئيسة والنظم الفرعية، وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسة، وللأخذ في الحسبان دور المتغير الثابت، المقياس للدراسة، وحدوث اضطرابات في بيئة النظم كل هذه العناصر الأخرى رئيسة لنظرية النظم العامة (الشرقاوي، 2007، ص18).

وَيَعتَبِر كابلن "أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساس طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الرئيسة إلى توزيع القوة

بينها، فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه"، كما يرى ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ والعطاء مجتمعا، وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي (Sprout, 1982, P: 4).

ويعرف ايستون النظام السياسي بأنه مجموعة التفاعلات التي تحدث في المجتمع، والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، بينما الوظيفة الرئيسة للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، أي عملية صنع القرارات الملزمة، في حين يشير التخصص إلى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك، ويكون التخصيص سلطويا إذا انصاع الأفراد للقرارات أيا كان السبب او الدافع، مثل: الخوف من السلطة، المصلحة الذاتية، أو الاعتقاد بشرعية النظام (هنتنجتون، 1993، ص 52).

قدم ايستون إطارا لتحليل النظام السياسي،ويرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، تبدأ بالمدخلات، وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات.

وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة، إما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله أو بالتخلي عنه، فالتغذية العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقة وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الاستجابة الفعالة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.

ما يميز طرح ايستون أنه ينبع من إدخاله لمفاهيم جديدة للتحليل، وإبراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام والبيئة و مختلف أجزاء النظام، ودوره في مساعدة الباحث على جمع المعلومات وتصنيفها وعرض نتائج البحوث، إلى جانب لفت الانتباه إلى مشكلات هامة للبحث من قبيل ما أغراض النظام؟ وما الوحدات المكونة للنظام؟ وكيف يتفاعل النظام مع البيئة؟ أو ما المحددات البيئية للنظام؟ وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض؟ وكيف يحافظ النظام على ذاته؟

إن بنية النظام الدولي– إذا كان حسب منهج التحليل النظمي– هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف، وذلك عكس الاتجاه الواقعي(التقليدي) الذي يجعل من مفاهيم القوة والمصلحة التي تحرك سلوك الدول محددة لبنية النظام الدولي وطبيعته. ولكن رغم اتفاق معظم أنصار هذا الاتجاه على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكيات الدول، أي على العلاقة بين توزيع القوة ووقوع الحروب والصراعات في النظام الدولي، إلا أنهم لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع أكثر من غيرها، فظهرت بذلك ثلاثة اتجاهات أساسية تسعى إلى تفسير العلاقة بين النظام الدولي ووقوع الصراعات، وهي (علاقة نظام تعدد الأقطاب بالصراع، وعلاقة نظام الثنائية القطبية بالصراع، وعلاقة نظام القطب الواحد بالصراع) (مقلد، 1982، ص12).

### 2.3 نظرية اتخاذ القرار:

اعتمدت الدراسة أيضاً على نظرية اتخاذ القرار، لفهم مجريات الأحداث والعوامل الرئيسة التي تحدث في السياسة الدولية، والتي تعد جزءاً أساسياً لتفسير السياسة الخارجية، مما يساعد على فهم آلية عمل الدولة تجاه مواقف سياسية متعددة، من خلال محاولة معرفة كيفية تفاعل الانظمة القومية مع بعضها بعضاً، وكيفية تفاعلها مع الواقع السياسي الدولي (العمر، 2001، ص6).

وتعد عملية صنع القرار السياسي ذات أهمية كبيرة للدول؛ نظراً لأن تحليل عملية صنع القرار السياسي لم تعد تقتصر على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتدت إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي، وذلك لسبب ان السياسة الداخلية للدول ترجمة للسياسة الخارجية، وذلك لأهمية التمييز بين القرار الداخلي والقرار الخارجي (Snyder & Robinson, 1966, P: 3).

وتمثل نظرية اتخاذ القرار عملية الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من البدائل إذ إنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً. وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس

تجريدي، ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة ( Janathan, 1985, P: 2).

وايضاً من خلال هذه النظرية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل، هي (Snyder & Robinson, 1966, P: 5):

1-مرحلة ما قبل صنع القرار (المرحلة التمهيدية).

2-مرحلة صنع القرار (كيف تم صنع القرار؟).

3-مرحلة ما بعد صنع القرار (التنفيذ والتداعيات).

وتتناول هذه النظرية جوهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات بين الدول هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية (العمر، 2001، ص6).

كما أن هذه النظرية تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة، وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية (زهران، 2008، ص 7).

وتركز نظرية اتخاذ القرار على التفاعلات التي تعبر عن نفسها في صورة قرارات خارجية تتخذها الدول في مواقف محددة وتحاول بها أن تدافع عن مصالحها، كما أن دراسة عملية اتخاذ القرارات الخارجية تحوي كل العناصر الرئيسة، من ثوابت ومتغيرات تحدد في النهاية حركة الدول في المجال الخارجي، ويأتي فى مقدمة تلك العناصر: الطرف أو الأطراف الفاعلة، والأهداف والوسائل التي تتبناها هذه الأطراف من منطلق حساباتها وتقييماتها الذاتية، والمواقف الخارجية التي تتعامل الدول معها من خلال تلك القرارات (Janathan, 2001, P: 3).

## 2.4 توظيف النظريات في الدراسة:

يشكل المفهوم الرئيسي لنظريات التي استخدمت في الدراسة وهي الواقعية والنظم واتخاذ القرارات الخارجية، وتعد هذه النظريات من أهم النظريات الأساسية في النظم السياسية والعلاقات الدولية، والتي تمثل الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث إنه يمكن توظيفها لتحليل التطورات السياسية التي حدثت على الساحة السياسية المصرية خلال فترة الدراسة وفهم الآثار التي رتبتها الثورات في مصر على الأمن القومي الإسرائيلي وكيفية التعامل المصري مع إسرائيل خلال الثورات التي تعاقبت عليها وقياس الدور الإسرائيلي فيها وما آلت عليها العلاقات بين الدولتين.

## 2.5 الدراسات السابقة :

لحداثة الموضوع فانه من الصعب على الباحث الحصول على مصادر وفيرة ذات صلة بموضوع الدراسة، إلا أن أهمية هذا الموضوع وحيويته دفعت العديد من الكتاب والمؤلفين والمحللين إلى الكتابة حول هذا الموضوع، حيث قدموا مجموعه من التحليلات للتطورات على الساحة المصرية مبينين أسبابها ونتائجها وتأثيرها على المنطقة بشكل عام وعلى أمن إسرائيل بشكل خاص، حيث تم نشر هذه التحليلات والكتابات في المجلات والدوريات العلمية المحكمة علميا أو على المواقع الالكترونية المعتمدة، هذا وقد استند البحث في دراسة إلى مجموعه من الأدبيات:

**دراسة (مختار،2011) بعنوان " أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا" وهي دراسة تم نشرها على موقع الحوار المتمدن في عام 2011**، وتتحدث الدراسة عن عوامل نجاح الثورة المصرية ونتائجها وأثارها، وكذلك مستقبل مصر بعد سقوط نظام مبارك، واثر الثورة في تبدل هذه السياسة تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل، وتناول الباحث مواقف الغرب من الثورة المصرية وكيفية تحول كل المواقف من مواقف معارضة إلى مؤيده للثوار العرب عموماً والمصريين خصوصاً وداعماً لمطالبهم.

**دراسة (خليل ،2013) بعنوان "الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"**،وتستعرض هذه الدراسة المنشورة على موقع الجزيرة للأبحاث والدراسات العلاقات المصرية الإسرائيلية قبل ثورة 25 يناير، والتداعيات السياسية للثورة المصرية على إسرائيل، واستشراف مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، كما توضح دور الجيش المصري في المحافظة على السلام والمصالح المصرية الأمنية والاقتصادية وتأثرها بإلغاء معاهدة السلام، وتوضيح دور الولايات المتحدة في دفع العلاقات المصرية الإسرائيلية، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تسليط الضوء على العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير .

**دراسة (عواد ،2011) بعنوان " التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006 – 2012" جامعة الشرق الأوسط**، قدمت كرسالة غير منشورة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، وتحدث فيها الباحث فيها عن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وما يحدث عليها من تطورات متعاقبة وغير متوقعه، لتقييم الأمن القومي الإسرائيلي من منظور قادتها وخبرائها، وهو ما ترك لإسرائيل المجال لفهم السياسات الخارجية الإقليمية والدولية، كما تحدثت هذه الدراسة عن العوامل التي ساهمت في رسم الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل، وعملت على تحليل وإبراز مصادر التهديد المحتملة لهذه النظرية، وتقديم رؤية توضح التغيرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل تغيير المعطيات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة.

**دراسة (ميلشتاين، 2011) بعنوان " شرق أوسط قديم – جديد : الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل"**، وهي دراسة مترجمة بمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –بيروت، وقد اشتملت الدراسة على تحليل التحديات التي تواجه إسرائيل والمخاطر المحيطة فيها جراء اندلاع ثورة 25 يناير، وسقوط نظام حليف لها، وهو ما عَكس المخاوف الإسرائيلية من نتائج الثورة، كما تطرق الباحث الى قضية أخرى تتمثّل في إمكانية استمرار اتفاقية السلام الموقعة في أواخر السبعينات والتحدث عن دور الإخوان المسلمين ووزنهم في النظام الجديد.

**دراسة (سلطان، 2009) بعنوان " تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل النموذج المصري**، وهي دراسة منشورة في دار ابن لقمان للنشر والتوزيع عام 2009م، وترجمت الى اللغة العربية، وتعنى هذه الدراسة موضوع تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل وعملية إقامة علاقات مع إسرائيل، وفي نهاية المطاف دراسة اندماج إسرائيل في معظم المجالات في المنطقة، كما تطرق الباحث إلى السياسة المصرية المتبعة تجاه إسرائيل في فترتي حكومتي رابين وبيريز وفي مسائلة تقدم عملية السلام حتى عام 2007م، ومدى تأثر الشعب المصري من التطبيع الإسرائيلي.

**دراسة (خطيب ،2012) بعنوان "تبعات انتخاب مرسي في عيون إسرائيلية " ونشرت هذه الدراسة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، حيث تستعرض هذه الدراسة عملية انتخاب الرئيس مرسي الذي لم يكن هو الخيار الإسرائيلي المفضل لهم بل على العكس كان الخيار الأسوأ في نظر الإسرائيليين، وقد عرفوا أن هناك واقعاً جديدا في مصر يجب التعامل معه، ولذلك حاولت المؤسسة الإسرائيلية التعامل مع هذا الواقع من خلال إيجاد منافذ أخرى للحفاظ على علاقاتها مع مصر وبالأخص العلاقات الأمنية، كما تناول الباحث مستقبل العلاقات المصرية والإسرائيلية في عيون الكتاب والساسة الإسرائيليين .

**دراسة (محمود،2010) بعنوان " اثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي من 2000-2009 " مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية**، لقد تناولت الدراسة التأثيرات المختلفة للمقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي من خلال ثمانية محاور أساسية، فدرست التأثيرات السياسية والديموغرافية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية وأخيراً القانونية، والتي أصبحت تشكل هاجسا للقيادة الإسرائيلية، ومن ثم أثبتت أن المقاومة الفلسطينية التي تقودها حماس قادرة على كل نواحي الحياة الإسرائيلية من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية: الأول إجبار إسرائيل على الهروب من غزة، والثاني تأثيرها على المشهد السياسي، والثالث توجهاتها وسعيها نحو توقيف الصراع.

**دراسة (ابو عامر،2014) بعنوان " غزة ما بعد العدوان وبدائل حماس المتوقعة " وقد نشرت هذه الدراسة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** وتستعرض الوضع القائم في قطاع غزة بعد الحرب في عام 2014م، وقياس الأوضاع الحرجة في غزة وانعكاساتها السلبية على الفلسطينيين وبخاصة الإشكاليات الداخلية والخارجية التي تبعت الحرب والتي لا تقل قسوة وتكلفة عن هذه الحرب المدمرة، وبخاصة أن هذه الإشكاليات قد طالت جميع جوانب حياة الفلسطينيين في غزة الذين باتوا يعيشون أوضاعاً صعبة جدًا، ولم تختلف كثيراً عن الظروف التي عرفوها قبل الحرب، كما استعرضت الدراسة مستقبل المصالحة الهشة بين حركتي فتح وحماس ومسألة القطيعة مع مصر بسبب العملية التي حدثت في سيناء والتي أصابت العلاقة بين حماس ومصر في انتكاسة كبيرة .

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :**

عند التمعن بالأدبيات السابقة، يلاحظ أنها لم تشمل جميع المراحل التي تطورت بها العلاقات المصرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة لم تغطِ الحقبة التاريخية للدراسة الحالية، حيث إن الدراسات السابقة خاضت في حقب تاريخية مختلفة، كما أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على بعض القضايا بين مصر وإسرائيل دون التركيز على نواحي سياسية أخرى.

أما هذه الدراسة، فإنها تناولت أثر التطورات السياسية المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، في فترة زمنية مليئة بالأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية، كما أن هذه الدراسة وقفت على جميع التغييرات، وبينت اثر الثورات المصرية على الأمن الإسرائيلي.

## 6.2 لمحة تاريخية لتطور العلاقات المصرية الإسرائيلية

سيناقش هذا الفصل تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ نشأة الدولة العبرية عام 1948م، ومن ثم تتبع المراحل التي مرت بها العلاقات في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وتتبع عملية تحول الحكم إلى الرئيس محمد أنور السادات، والإشكاليات التي مرت بها العلاقات المصرية الإسرائيلية في تلك الفترة، وبحث توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وكيف اتخذ العرب موقفاً من هذه المعاهدة؟ مرورا باغتيال السادات أثناء عرض عسكري وتسلم محمد حسني مبارك الحكم بعد السادات، كما سيتم المناقشة في هذا الفصل العلاقات الاقتصادية والسياسية حتى مجيء رياح التغيير إلى المنطقة العربية المعروفة بالربيع العربي وما أدت إلية من الإطاحة بالرئيس محمد حسني مبارك.

**نشأة إسرائيل:**

لقد بداء التفكير في إنشاء الدولة العبرية قبل مجيء الحملة الفرنسية عام 1798م، إلى مصر والشام، وتتفق المصادر التاريخية أن نابليون بونابرت كان أول مَن دعا إلى إعادة مجد الصهيون في فلسطين، وكان ذلك أثناء غزوة لمصر عام 1798م، ومنذ ذلك الوقت كانت خيوط المؤآمره تحاك ضد الأمة العربية والإسلامية ليلتقي الفكر اليهودي مع الفكر الاستعماري ليجد الغرب ضالته في إقامة دولة تكون بمثابة قاعدة سياسية واقتصادية يحقق بها مصالحه، ومنذ ذلك الحين تكاتفت القوى الاستعمارية فيما بينها لكي تقام دولة إسرائيل في عمق الأمة العربية في فلسطين (شحادة،2011،ص174).

ينبثق العمل الإسرائيلي من الفكر الصهيوني ويعمل على تحقيق أهدافه ومراميه وحددت الغاية بأرض فلسطين، ويرجع للعقيدة اليهودية الدينية والتي دعت إلى بناء الدولة اليهودية على ارض فلسطين، وان الدين اليهودي هو الإلهام الذي تسير على هداه إسرائيل وحسب اعتقادهم أن الله منحهم هذه الأرض وهم يقتنعون بذلك ويؤمنون به (العملة،1990، ص48). ولذلك فالصهيونية لم تبقي عناصر الصراع في الأرض والاستيطان والهجرة ومصادرة الماء فقط وإنما سينبعث الصراع من الجوهر الديني،

وتمارس إسرائيل سياسات تودي إلى تغذية هذا الجوهر وإنمائه، وتصعيد الاحتكاكات والصدامات ليزيد التشدد الإسرائيلي نحو العنف (الكيلاني وآخرون،1999، ص25).

وفي عام 1918م، انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء (فرنسا ، بريطانيا، الولايات المتحدة، ايطاليا) على ألمانيا وحلفائها وأسفر ذلك عن احتلال بريطانيا لفلسطين عام 1918م، حيث وفرت بريطانيا لنفسها غطاءا باستصدار قرار من عصبة الأمم في 24 يوليو عام 1922م، بانتدابها على فلسطين مضمنة وعد وزير الخارجية البريطاني بلفور الذي صدر قراره عام 1917م، والذي جاء فيه "إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسنبذل جهدنا لتسهيل تحقيق هذه الغاية" (بلفور،1917)، وقد نفذ عمليا هذا الوعد بعد عقد معاهدة لوزان مع تركيا عام 1923م، وبهذا الصك اكتسب الانتداب ولايته القانونية على فلسطين ومنذ ذلك الوقت أصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني .(صالح،1987،ص24)

ومنذ صدور وعد بلفور عام 1917م وقرار عصبة الأمم عام 1922م القاضي بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني قام الانجليز بفتح باب الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية مقدمتا جميع التسهيلات لذلك (الموسوعة الفلسطينية،1984، ص605). حيث اتخذت الحركة الصهيونية من هذا الوعد ومن قرار عصبة الأمم مستنداً قانونياً لدعم مطالبها في إنشاء وطن قومي في فلسطين، وتحقيق حلم اليهود في الحصول على تعهد لإقامة وطن قومي لهم لجمع شتاتهم، وتحقيق غاياتهم وأهدافهم (حسين،1980،ص116). ولم يقف دور الانجليز عند فتح باب الهجره، بل قامت بريطانيا بضرب الاقتصاد الفلسطيني في جوانب متعددة، وبدعم الأقلية اليهودية اقتصاديا، وذلك بهدف خلق اقتصاد صهيوني يوازي الاقتصاد العربي (السفري ، 1937 ،ص38).

ونتيجة لسياسة الانتداب التي كانت تهدف إلى تحقيق أهداف الصهيونية وأمالهم في إنشاء وطن قومي في فلسطين فقد اندلعت عدة ثورات في فلسطين فانطلقت أول مظاهره سياسية في القدس عام 1920م، لتمتد إلى باقي المدن الفلسطينية واستمرت الثورات الفلسطينية ضد سياسة الانتداب لتنطلق ثورة عام 1929م وسميت

بثورة البراق وقد نتج عن إصدار بريطانيا وعد بلفور وتبنيها سياسات لدعم ومساندة اليهود على تملك الأراضي الفلسطينية إلى حدوث ثورة فلسطين الكبرى من عام 1936م إلى عام 1939م (جبارة،1986،ص84).

ونتيجة لخروج بريطانيا منهكه من الحرب العالمية الثانية فقد قررت عام 1947م أن تحيل مستقبل الانتداب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة فلسطينية ومنح المستوطنين اليهود 55% من الأراضي الفلسطينية، وفي 14 أيار من عام 1948م انسحبت حكومة الانتداب البريطانية وقواتها من فلسطين لينتهي الانتداب البريطاني ولتعلن بنفس اليوم من قبل المجلس الوطني للدولة اليهودية قيام الدولة الإسرائيلية، وفي أعقاب حرب 1948م قال بن جوريون بان " الشعب اليهودي سيعود إلى الاستيطان في ارض الآباء والأجداد الممتدة من النيل إلى الفرات" (خطاب ، 1970،ص27).

وفي حقيقة الامر إن ما تعرضت له فلسطين من احتلال إسرائيلي اكبر نكبة منيت بها الشعوب العربية حتى الان، حيث التقت على ارض فلسطين المطامع العالمية واليهودية، فكان الغرب واليهود يتعاونون على تنفيذ هذه المطامع بدهاء ودقة وتخطيط مسبق لضرب العرب في عمق ديارهم (عرنوق،1990،ص138). ولذلك فقد رأى العرب أن إسرائيل قوة استعمارية مدعومة من الغرب زرعت في قلب العالم العربي وان إسرائيل تنوي التوسع إلى حد كبير في العالم العربي، وقد تبين ذلك في عدد من الوقائع أثناء احتلال فلسطين مثل ضم قطاع غزة والضفة الغربية إلى إسرائيل وضم الجولان والقدس الشرقية واحتلال سيناء، كل ذلك جعل العرب يؤمنون بما تنوي إسرائيل على فعلة من توسع في الوطن العربي (غالي،2008، ص 85).

**العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر**

لقد بدأت العلاقات المصرية الإسرائيلية بحالة حرب منذ إعلان دولة إسرائيل وهو الأمر الذي عارضته الدول العربية وأدى إلى حرب فلسطين في عام 1948م، التي اشتركت فيها كلاً من: مصر والأردن ولبنان والعراق والسعودية وسوريا ضد اسرائيل حيث كان لمصر الدور الأكبر في دعم سلاح الجو لتنتهي الحرب بهزيمة العرب واستيلاء الجيش الإسرائيلي على صحراء النقب (حمدان، 2012، ص113).

وبعد نجاح الضباط الأحرار في الانقلاب العسكري عام 1952م تمت الإطاحة بالملك فاروق وإنهاء الحكم الملكي وإعلان الجمهورية المصرية، ليتم تشكيل لجنة بقيادة الضباط الأحرار وقيام مجلس القيادة برئاسة جمال عبد الناصر بمهام رئيس الجمهورية ليتم انتخابه عام 1956م رئيسا للبلاد، واعتبرت إسرائيل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أكثر القيادات العربية التي تهدد أمنها القومي، نتيجة سعيه إلى الوصول لتحقيق وحدة عربية، وكذلك رواج الفكر القومي الذي كان عبد الناصر أحد رموزه وجاء الدعم السياسي والمعنوي والدعم العسكري الذي قدمه عبد الناصر للفلسطينيين، ليزيد في كراهية الإسرائيليين وعدائهم له (حسن،1980،ص23).

حاولت إسرائيل إفشال قيام الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958م ما بين مصر وسوريا، لإدراكها أن هذه الخطوة الوحدوية تمّثل قوة عربية ضدها، وتقلل من إمكانية قبول هذه الدول لها واعترافها بوجودها، وجعلها أكثر قدرة على حربها، من أجل استرجاع الحقوق العربية والفلسطينية على حد سواء، وأعرب رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن في خطاب له عن قلقه البالغ جراء هذا الحدث، ومعبرًا عن موقف دولته الرافض للوحدة العربية شعاراً وتطبيقاً، وتخوفه على وجود إسرائيل في المنطقة كما حذر بيغن من انضمام الأردن للوحدة المصرية السورية، ورأى أنه في حال انضمت الأردن إلى الجمهورية، فإن إسرائيل ستتحرك لحماية ما أسمتها حدودها الشرقية (حسن،1980،ص23).

بعد نكسة حزيران عام 1967م واحتلال إسرائيل لأراضي عربية جديدة أصبحت أكثر تعنتاً وقوتاً وأكثر ابتعاداً عن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967م والقاضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، ومنذ ذلك لم تحدد إسرائيل لنفسها شكلاً واضحا لعلاقاتها مع جيرانها من الدول العربية، وذلك لان الأراضي التي احتلتها عام 1967م أدت إلى تغير في الرؤية الإسرائيلية، فاعتقدت أن لديها أوراق تمكنها من التوصل لاتفاق سلام مع جيرانها (العقاد،1976، ص36).

كما أن القرار رقم 242 لم يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولعدم موافقة الدول العربية على القرار كونه ينص صراحةً على الاعتراف

بإسرائيل، وهو ما شجع إسرائيل على ضم الأراضي وبناء المستعمرات فيها وتهويدها وتغير معالمها مخالفة بذلك قرار الشرعية الدولية والقانون الدولي، وبرغم من موافقة جمال عبد الناصر والملك حسين بن طلال في وقت لاحق على القرار إلا أن رفض إسرائيل للانسحاب الكامل وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعه للشعب الفلسطيني قد أدت إلى وقف المفاوضات (رياض،1998،ص188).

وكان رد فعل مصر على هذه الأحداث بالقيام بحرب استنزاف استمرت من عام 1969م إلى عام 1970م، وذلك برغم من المراوغة في إمكانية الانسحاب من سيناء في أعقاب استجابة مصر لمبادرة روجرز لوقف الحرب إلا أن رفض انسحابها من الضفة والجولان لم يدفع إلى الحل بين مصر وإسرائيل (رياض،1998،ص195). ففي عام 1969م قدم وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز مبادرته الأولى للسلام في الشرق الأوسط والمتضمنة وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب بين إسرائيل ومصر والأردن وان تحترم كل دولة سيادة الدول الأخرى وحقها في العيش بسلام، وذلك في ضل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، حيث رفضت إسرائيل هذه المبادرة والتزمت مصر بدورها بصمت الأمر الذي أدى إلى فشل مبادرة روجرز (موسوعة مقاتل الصحراء،2004).

بعد فشل مبادرة روجرز الأولى قدم مبادرته الثانية في 1970/6/25م وتستند إلى القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن عام 1967م، حيث دعت هذه المبادرة إلى وقف الحرب لمدة 3 شهور وانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من أراضي في عام 1967م بهدف الاعتراف المتبادل بين الأطراف المتنازعة، والوصول لتوقيع اتفاقية سلام عادل، وأدى قبول المبادرة من الجانب المصري إلى مجموعة من ردود الأفعال العربية حيث اتهمت بعض القوى الفلسطينية الذين قبلوا هذه المبادرة بالخيانة، الأمر الذي أدى إلى إصدار أمر بوقف إذاعة صوت فلسطين التي كانت تبث من مصر، ومن ثم وضعت المبادرة موضع التنفيذ في 8 أغسطس عام 1970 لمدة 90 يوم، إلا أن المنية وافت جمال عبد الناصر قبل نهاية المدة ولم تجد مبادرة روجرز فرصتها للنجاح وليتجدد القتال لمدة 3 سنوات لتقوم حرب أكتوبر عام 1973م (حمروش ، 2011 ، ص4).

**العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد الرئيس محمد انور السادات**

لقد غيرت مصر من توجهها السياسي في السبعينات بما يعكس المفاضلة بين الأهداف الاقتصادية والسياسية للبلاد، فبعد موت جمال عبد الناصر عام 1970م خلفه محمد أنور السادات ليكون رئيسا لجمهورية مصر العربية، وحصلت مجموعة من التغيرات في عهدة، ولم تكن هذه التغيرات تغيرات عادية بل مثلت انقطاعاً في توجه مصر السابق نحو إقامة مجموعة من التحالفات الدولية ليشمل التغيير إعادة النظر في رؤية القيادة السياسية لدور مصر كفاعل دولي على الساحة الدولية والإقليمية في كافة أنماط العلاقات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية بين مصر والعالم الخارجي (الشعراوي ، 1988، ص 37).

انتقلت الأوضاع العربية من سيئ إلى أسوئ بسبب وفاة جمال عبد الناصر الذي شكل غيابة فراغاً سياسياً كبيراً في الساحة العربية الذي قاد إلى انشغال كل دولة في شؤونها، وعلى خلفية الوضع الإقليمي والرفض الإسرائيلي للتسوية العادلة، وفي ضل التقارب السوفييتي الأمريكي فقد ادت هذه الأسباب إسرائيل لتجميد الوضع السياسي في المنطقة لدفع العرب للاقتناع بأنه من المستحيل مع مرور الوقت استعادة الأراضي العربية المحتلة في الحرب، ومن ثم ضرورة تحول العرب جميعا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية كونها الدولة الوحيدة التي من الممكن أن تحصل على تنازلات إسرائيلية (الشعراوي، 1988، ص 40).

وشهدت السبعينات تغيرات جوهرية في نظام الحكم حيث تزايدت نسبة العناصر الحاكمة من جهة، وتطور النظام السياسي نحو التعددية السياسية من ناحية أخرى، حيث عمل النظام السياسي المصري في عهد السادات على تحقيق مجموعة من الأهداف السياسة كان من أبرزها العمل على استعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م وإعطاء الأولوية للتفاوض لتحقيق هذا الهدف، وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل حيث أضحت التكلفة الاقتصادية للحرب غير محتلمة، والعمل على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة انطلاقاً من معرفة أن بإمكانها التأثير على إسرائيل ولعدم ثقة السادات في الاتحاد السوفييتي السابق واعتقاده أن الولايات المتحدة سوف تحل المشاكل الاقتصادية المصرية، وتنشيط الاقتصاد المصري من خلال العمل

على جذب الرأس المال الأجنبي، وإدخال بعض التعديلات على السياسة الخارجية المصرية إلا أن فشل مشروع السادات للسلام الذي أعلن عنه في فبراير عام 1971م أدى إلى اللجوء للحرب كونها السبيل الوحيد المتاح أمام القيادة المصرية في تلك الفترة (محمد، 1999، ص33).

وكان الرئيس السادات يرى أن احتلال إسرائيل لسيناء يمثل ضغطا عليه وعلى سياسته والتخلص منه ومن أولوياته السياسية، حيث حاول تجربة الحل السلمي، وأعلن مبادرته السلمية في 4 فبراير 1971 والتي تقوم على استعداد مصر لتطهير القناة وفتحها للملاحة، مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة إلى منطقة المضايق، وأجرى اتصالات حثيثة مع الولايات المتحدة، وأوفد مستشاره للأمن القومي لعقد اتصالات سرية مع كيسنجر، حيث تم الرد من قبل كسنجر أنهم لا يستطيعون مساعدة مصر لأن إسرائيل متفوقة ومصر مهزومة حيث قوبلت المبادرة بالرفض المصري إلا أن فشل مشروع السادات للسلام الذي أعلن عنه في فبراير عام1971م أدى إلى اللجوء للحرب كونها السبيل الوحيد المتاح أمام القيادة المصرية في تلك الفترة (السادات،2006 ، ص323).

وفي 5 مارس 1973 أرسل الرئيس السادات رسالة إلى (انديرا غاندي) رئيسة وزراء الهند، شرح فيها السادات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مصر، بسبب الاحتلال الإسرائيلي لسيناء والذي وصف الوضع بأنه أصبح غير مقبول على الإطلاق، وقيام إسرائيل بتغيير معالم الأرض وفرض سياسة الأمر الواقع، تمهيداً لكسب التأييد والمساندة في حين وقعت الحرب لاسترداد الأرض المحتلة (صبري، 1974،ص95).

وفي 6 أكتوبر عام 1973م قادت مصر هجوماً جوياً وبحرياً على إسرائيل وخلال ساعات استطاع ألآلاف عبور قناة السويس، ثم فرضت الأمم المتحدة بعد ذلك هدنة على الجانبين ليعتبر هذا الانتصار أول انتصار عسكري على الجيش الإسرائيلي، وكانت حرب أكتوبر بالنسبة للسادات نهاية للعلاقات الحرب ليبدءا معها السلام، فبعد استرجاع مصر جزءاً من سيناء قام السادات بإلقاء خطاباً قال فيه "حاربنا من اجل السلام ولسنا مغامري حرب وإنما طلاب سلام "، ومن ثم ارسل رسالة إلى

كيسنجر قال فيها "لا ننوي توسيع مدى أو عمق العمليات الحالية على الجبهة المصرية " والتي اعتبرت خطأ فادحا على المستوى المأساوي العربي فقد جاءت في ذروة الانتصارات العربية (هيكل ،1993 ، ص 582). وتركت حرب أكتوبر أثراً على الصراع العربي الإسرائيلي، فصورة العرب المهزومين قد بدأت تتلاشى في نظر العالم لتوضح أن العرب في حال تعاونهم وتضامنهم واستثمار إمكاناتهم يستطيعون النصر على إسرائيل( فواز ،1978،ص3).

بعد انقضاء حرب أكتوبر نشطت حركة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر وذلك من اجل محاولة إنهاء الحرب والانتقال إلى مرحلة السلام حيث أجريت مجموعة من المفاوضات بوساطته حيث حصل على تعهدات من السادات تصب في مصلحة إسرائيل ومن هذه التعهدات توسط السادات لدى الدول العربية النفطية برفع الحظر عن تصدير النفط وتطهير القناة وإعدادها للملاحة لتتحسن العلاقات في عام 1974م وتعود الدبلوماسية ما بين الدولتين (عبدالمحسن،2005،ص27) وفي عام 1975م توصل كيسنجر إلى اتفاق لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل وذلك خارج إطار الأمم المتحدة وبدون التدخل السوفييتي، وبذلك نجحت مساعي كيسنجر في جوانب سياسية ليتم إتباع الطرق السلمية والمفاوضات في حل الصراع العربي الإسرائيلي وأرست المبادئ والأسس لصلح منفرد بين الطرفين المصري والإسرائيلي على حداً سواء (عبدالمحسن،2005،ص31).

وفي عام 1977م قام السادات بزيارة إلى إسرائيل حيث كان أول زعيم عربي يزور إسرائيل ويلقي خطاباً وأول رئيس يعلن عن رغبته في السلام مع إسرائيل وقد كانت زيارة السادات مفاجئة لغالبية الحكام العرب وحتى للشعب المصري إلا إنها كانت متوقعه من إسرائيل نظراً للاتصالات الغير مباشرة مع إسرائيل بوساطة ملك المغرب والرئيس الروماني (شاوشيسكو) (كامل،1996،ص188)، حيث وقعت هذه الزيارة ورغبة السادات للسلام كصاعقة على العرب والشارع المصري وحتى الفريق السياسي المحيط به حتى أن وزير خارجيته قدم استقالته في أعقاب هذه الخطوة الغير مبررة من السادات ( فهمي،2006،ص381).

وفي 17 سبتمبر 1978م تم التوقيع على معاهدة السلام التاريخية بين مصر وإسرائيل برعاية من الرئيس الأمريكي كارتر عرفت باسم (كامب ديفيد) تعترف بموجبه كل دولة بحق الاستقلال السياسي والسيادة والعيش بسلام للدولة الأخرى، وتمتنع الدولتان عن حلّ النزاعات بالقوة ويتم حّلها بالطرق السلمية، وبذلك تنتهي حالة الحرب ويحل محلها سلام دائم أساسه قرارا مجلس الأمن 242 و338 ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 26 مارس 1979م، لتبدءا بذلك حقبة جديدة في الشرق الأوسط وليتغير الواقع السياسي في المنطقة بأسرها، حيث أن هذه الاتفاقية لم تنهي حالة الصراع بين الطرفين على جملة واسعة من القضايا لكنها منحتها شكلاً جديداً (نافعه، 1986، ص81).

ولقد كان لاتفاق الصلح المصري الإسرائيلي نتائج مباشرة وغير مباشرة على جميع الأطراف التي شاركت في انجاز هذه الاتفاقية وهي (مصر وإسرائيل والولايات المتحدة) حيث ظهر من خلال الصراع العربي الإسرائيلي أن الهدف الاستراتيجي الذي سعت إسرائيل إلى تحقيقه هو الاعتراف بوجودها من قبل جميع الدول العربية حيث رفضت الدول العربية الاعتراف بها، إلا أن اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل والذي اعترفت مصر بموجبة بدولة إسرائيل قد خالف جميع الدول العربية مانحاً إسرائيل هذا الاعتراف بدون مقابل ومحققاً لإسرائيل مكسبا أخر، وهو إخراج مصر من ساحة المواجهة العسكرية، ووضع محطات إنذار على الجانب المصري يديرها أمريكيون مما ساعد على تامين الحدود الجنوبية لإسرائيل وتقليص العبء العسكري عليها (وافي،1999،ص108).

كما وأن اتفاقية السلام كانت تخدم المصالح الإسرائيلية بشكل واضح فقد قلصت الاتفاقية الدور المصري في المنطقة بشكل عام وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص، ولذلك فإن إسرائيل غير عازمة على تغيير بنود الاتفاقية لأي سبب كان، لان أي تعديل فيها قد يعني تقديم تنازلات وهو الأمر الذي لا تحبذه إسرائيل في مجمل علاقاتها وبالأخص مع مصر لان من شان ذلك أن يحرك الصراع العربي الإسرائيلي الذي نجحت كامب ديفيد في تجميده، حيث شهدت مصر حالة من عدم الاستقرار الداخلي بعد الاتفاقية ظهرت بعضها في التحركات على الصعيد الشعبي والتنظيمي

والسياسي تعارض اتفاقية السلام كان أعنفها ما قامت به احد الجماعات المناهضة للتطبيع والتي قامت باغتيال السادات في أكتوبر عام 1981م (حسين، 2012، ص 490).

**العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك**

في أعقاب اغتيال السادات عام 1981م تولى محمد حسني مبارك الحكم في 14 أكتوبر من نفس العام، وسادت أجواء من الخوف داخل الحكومة الإسرائيلية، وذلك لخوفها من تأثير ذلك على معاهدة السلام، إلا أن محمد حسني مبارك انتهج السياسة ذاتها التي عمل بها محمد أنور السادات، فعلى صعيد السياسة الخارجية وفيما يتصل بالعلاقات الثنائية مع إسرائيل، فقد عرف عن مبارك التزامه الدقيق ببنود الاتفاقية طوال فترة حكمه، حيث كان يؤمن بضرورة الالتزام بالمعاهدات واحترام المواثيق الدولية وخاصةً معاهدة السلام مع إسرائيل ليتم التبادل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح كل منهما سفارة لدى الطرف الأخر (حسين، 2012، ص 490).

وشهدت العلاقات المصرية مع العالم العربي تحسنا واضحاً في الثمانينات في حين بقيت علاقاتها مع إسرائيل كما هي بدون أي تغيير أو تحسن، حيث لم تتعدى عملية السلام التي تمت بينهما أكثر ما يمكن وصفة بسلام الفاتر، ويرجع ذلك إلى الاختلافات الجوهرية التي كانت قائمة منذ البداية بين رؤية كل منهما لعملية السلام، وكان السلام يعني لمصر خلق فرص لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة لتحقيق الاستقرار ووضع حد للعداء وقيام علاقات حسنة مع الدول المجاورة، أما بنسبة لإسرائيل فقد كان السلام كرؤية أوسع تبلورت في شكل محدد حول ما يسمى تطبيع العلاقات، بالإضافة إلى تجميد الدور المصري في القضايا العربية (غالي، 1989، ص4).

وقد تميزت العلاقة بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية في عهد مبارك بالانسجام التام ، حيث تولى العديد من أفراد المؤسسة العسكرية مناصب مهمة ومميزة داخل السلطة التنفيذية، وتولى عدة أشخاص منصب وزارة الدفاع وكان آخرهم المشير "محمد حسين طنطاوي "الذي تولى المنصب من20 مايو 1991 وفي العام 1993 ترقى إلى رتبة مشير، وأقيل من قبل الرئيس المعزول مرسي في 12أغسطس 2012 ،

وهي أطول فترة حكم لمنصب وزير الدفاع، حيث كان يتمتع المشير بعلاقة وطيدة ومرموقة لدى مبارك، ويعد من الناس القلة المقربين له، واعتبر منفذ السياسة العامة للدولة، وأحد رجال مبارك أثناء حكمه( الباز،2012،ص30).

فطبقاً لدستور 1971 الذي استمر العمل به في عهد الرئيس مبارك، يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها، بالإضافة إلى توليه منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئاسة المجلس الأعلى للشرطة، ورئاسة مجلس الدفاع الوطني الذي خصه الدستور بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين الدولة وسلامتها( هلال،2006،ص236).

وخلال فترة حكم مبارك لوحظ بأن الدور المصري قد ضعف في المنطقة وذلك من خلال صمود معاهدة السلام وقدرتها على تعدي كافة الاختبارات بنجاح، فعلى الرغم من العدوان الإسرائيلي على العراق عام 1981م واجتياح لبنان عام 1982م والتوسع الاستيطاني في فلسطين وقمع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م والحرب على لبنان عام 2006م وعدوان غزة عام 2008–2009، إلا أن معاهدة السلام بقيت ثابتة واستمر العمل بها الأمر الذي دل على تراجع الدور المصري في الشؤون العربية أكثر من قبل (حسين، 2012، ص 490).

ولم يتغير الموقف المصري من الصراع العربي الإسرائيلي, ولم تتخذ مصر أي إجراءات حقيقية رادعة وفعالة تجبر فيها إسرائيل على التراجع عن هذه السياسات، فقد نجحت إسرائيل في تحييد مصر عن الصراع وإبعادها عنه، وحرمانها من القيام بدورها القيادي الإقليمي الذي تمتعت به مصر في عهد جمال عبد الناصر الذي وقف إلى جانب القضايا العربية ضد الاعتداءات الإسرائيلية والمشاريع التوسعية وجعل القضية المصرية مرتبطة بالقضايا العربية، وخلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة لم تتخذ مصر موقفاً رادعاً من هذا الحصار وذلك في أعقاب صعود حركة حماس للحكم عام 2007م، بل على العكس فقد كان موقف مبارك محايداً.(محمود،2010،ص30)

ومع مرور الوقت زادت رغبة مبارك في البقاء على كرسي الحكم خاصة بعد أن تم انتخابه عدة مرات في ضل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة، وفي ظل مشروع التوريث الذي كان يهدف إلى التوجه لدى الدولة المصرية

للتمهيد لتوريث الحكم إلى نجله جمال، وفي خضم اهتمامه بالمحافظة على كرسي الحكم والحرص على توريثه وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية شهدت السنوات الأخيرة من حكم مبارك عدداً من الاحتجاجات التي وصلت ذروتها في 25 يناير عام 2011م التي طالبت برحيل نظام مبارك عن الحكم لتنتهي هذه الأحداث بالإعلان عن تنحي مبارك عن الحكم في 11 فبراير من نفس العام ( عواد، 2011، ص 60).

## الفصل الثالث

## محددات الأمن القومي المصري والإسرائيلي

سيناقش هذا الفصل محددات الامن القومي المصري والاسرائيلي والوقوف على ابرز هذه المحددات وكيفيتها بالتأثر على الحياة السياسية في كلا الدولتين وكيف تعكس هذه المحددات السياسة الخارجية المصرية والاسرائيلية.

### 1.3 مفهوم الأمن القومي

في الحقيقة لا يوجد مفهوم فضفاض في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم السياسة بصفة خاصة، أكثر من ذلك المفهوم الذي اصطلح على تسميته بالأمن القومي، إذ إنه من المفاهيم التي يصعب على أي مؤلف الإمساك به، أو تحديد عناصره ومقوماتة كما انه لا يوجد إجماع على تعريف الأمن القومي، فتعريفاته كثيرة ومختلفة، إذ ان بعض التعريفات يقلص مفهوم الأمن القومي إلى الجوانب العسكرية أساساً، وبعضها الآخر يوسعه ليشمل الجوانب العسكرية وجميع مركبات القوة الأخرى للدولة، مثل الاقتصاد والتعليم والتطور التكنولوجي والوحدة الوطنية وتماسك المجتمع والعلاقات الخارجية، فقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بانه " حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية ". اما من وجهة نظر هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الاسبق فقد عرفه بانه " تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء ". كما اوضح ايضاً وزير الدفاع الامريكي الاسبق روبرت مكنمارا في كتابة جوهر الأمن " ان الأمن يعني التطور والتنمية ومنها: الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ظل حماية مضمونه"(نبهان، 2009،ص55).

كما يعرف الأمن القومي لأي دولة في العالم "بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها"؛ ولكن تعريف الأمن القومي الإسرائيلي يكاد يكون مختلف عن كل تلك المفاهيم، حيث يعرف ديفيد بن جوريون الأمن القومي الإسرائيلي بقوله هو: "الدفاع عن الوجود" وعرف الدكتور حامد ربيع الأمن القومي بأنه: في جوهره "مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي ليتحول في صياغة تناظريه بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا

يقتصر على التعامل الداخلي"، وعرفه الدكتور علي الدين هلال بأنه " تامين كيان الدولة أو عدد من الدول ضد الأخطار التي تهدده من الداخل ومن الخارج وتامين المصالح الحيوية للدولة وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومي"(موسى ، 2012، ص22).

وتعرف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن القومي انه "قدرة الأمة في الدفاع عن قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي".(National Security،1968 ) وهناك تعريف تبلور خلال الحرب العالمية الثانية بأن الأمن القومي عن طريق السلب كالتالي: "تشعر الأمة بالأمن عندما لا تكون مضطرة إلى التنازل عن مصالح شرعية كي تتجنب الحرب، وعندما تكون قادرة على الدفاع عن هذه المصالح بالحرب، إذا اقتضت الضرورة ذلك"(Lippmann،1943،p.5 ).

وقد تصدر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الإستراتيجية الرئيسة لإسرائيل، حيث يتم تحليل الأوضاع والمتطلبات المحيطة بها، ويرتبط ذلك بالحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية من خلال العمل باتجاه تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تخضع لمعطيات الواقع الراهن على المستوى الداخلي والاقليمي وتحولات السياسة الدولية. ويحتل الأمن القومي المرتبة الأولى في الفكر السياسي الإسرائيلي نظراً لارتباط قضية الأمن بوجود إسرائيل في المنطقة، فقد وضع ديفيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة بما يتناسب مع الإخطار والتحديات التي تواجهها إسرائيل، وبما يتجاوب مع موازين القوى في المنطقة والعالم (طاهر ،1991،ص56).

فإسرائيل في مفهومها "للأمن القومي" استندت على مجموعة من المبادئ منها " نكون أو لا نكون"، وعلى اعتبار أنها "في تهديد مستمر" من الدول العربية، وأن قضية الأمن هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية، ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية، وانطلقت إسرائيل في بناء نظرياتها الأمنية على العوامل الديمغرافية والاقتصادية والجيوسياسية، وتعتبر قواعد نظريات الأمن الإسرائيلي في تطور دائم بناءً على إدراك القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وبأنه من الصعب

المحافظة على نظريات ثابتة، لا سيما في ظل مفاهيم الأيدلوجية الإسرائيلية التي تتمحور حول التوسع والسيطرة (عباس ،2003،ص26).

وهناك تعريفات عديدة ومختلفة في السياق الإسرائيلي للأمن القومي، بعضها يقلص مفهومه والأخر يوسعه، فقد عرف الجنرال الاسرائيلي يسرائيل طال الأمن القومي بانه "ضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها" (طال ، 1996،ص15).

أما الجنرال البروفيسور يهوشفاط هاركابي فصاغ في كتابه "حرب واستراتيجية" مفهوماً واسعاً للغاية للأمن القومي، حيث شمل الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها وكمالها الإقليمي، والدفاع عن حياة مواطنيها وعن طبيعة نظام الحكم فيها وعن أمنها الداخلي على حدودها وعن سياستها وعن ميزانها السكاني وعن مكانتها في العالم (هاركابي ،1990،ص529).

ويتأسس نظام الأمن والدفاع في إسرائيل على مجموعة من النظريات والعقائد والمفاهيم العسكرية، والتي تنبع كلها من نظرية أساسية وهي نظرية الأمن القومي، وفي الفترة الأخيرة تزايدت الاتجاهات في إسرائيل عموماً وفي داخل المؤسسة العسكرية خصوصاً، التي تدعو بإعادة النظر في محددات الأمن القومي وتطويرها بشكل يتوافق مع طبيعة المتغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية للدولة العبرية، وبالتبعية تطوير إمكانيات وقدرات القوات الإسرائيلية، لتكون قادرة علي مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، وفي هذا الإطار تشكلت مجموعة من اللجان الرسمية والغير رسمية، لتحقيق هذا التطوير، لذلك فإن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يمتد ليشمل محاولة التأثير على خط التفاعلات الإقليمية، التي تضمن منع أي تحديد لقدرات إسرائيل السياسية والجيوبوليتيكية؛ مما سيجبر الأطراف العربية على القبول بها والتعامل معها على أساس واقعي لا يمكن تغييره، كما يرى العسكريون الإسرائيليون أن مفهوم الأمن القومي يمتد ليشمل قضية النقاء اليهودي وضمان تدفق المهاجرين اليهود لإسرائيل (يونس،2013،ص46).

ومنذ أن شهدت بعض الدول العربية ثورات توالت بعدد التحولات التاريخية ولحظات مصيرية لا تقل أهمية عن تلك التي عرفت منذ انهيار الدولة العثمانية، ومنذ سايكس بيكو وهذه التحولات الإقليمية التي نشأت عند إعلان دولة إسرائيل وثورة

الضباط الأحرار واتفاقية كامب ديفيد والثورة الإيرانية في 1979م، وهي تغيرات تنبئ بتغير كبير حول مصير الكيانات القطرية والأنظمة السياسية القائمة ودساتيرها وقوانينها وطبقاتها الحاكمة، تقودها ثورات شعبية وتظاهرات في أقطار بدأت ساحاتها تتأثر بالثورات المحيطة بها ولذلك فان سياسة إسرائيل الأمنية أصبحت في تغيير مستمر وذلك لمواكبة الإحداث التي تحصل في الدول العربية عموماً ومصر خصوصاً(طاهر،1991،ص63).

وفي ما يلي سوف نستعرض في هذه الدراسة عدد من محددات الأمن القومي المصري والإسرائيلي المؤثرة على سياستها الخارجية:

## 2.3 محددات الامن القومي المصري

### المحدد الجغرافي

هي دولة عربية تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي، حيث تقع شبه جزيرة سيناء داخل قارة آسيا فهي دولة عابرة للقارات، ويحد جمهورية مصر العربية من الشمال البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله 995 كم، ويحدها شرقا البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 1941 كم، ويحدها في الشمال الشرقي منطقة فلسطين( إسرائيل وقطاع غزة ) بطول 265 كم، ويحدها من الغرب ليبيا على امتداد خط بطول 1115 كم، كما يحدها جنوبا السودان بطول 1280 كم، وتبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي 1.002.000 كيلومتر مربع والمساحة المأهولة تبلغ 78990 كيلو متر مربع بنسبة 7.8 % من المساحة الكلية، وتُقسم مصر إدارياً إلى 27 محافظة، وتنقسم كل محافظة إلى تقسيمات إدارية أصغر وهي المراكز أو الأقسام( الهيئة العامة للاستعلامات، 2015).

وتعد مصر دولة نموذجية من منظور نمط العلاقة بين المعطيات الجغرافية والسياسة الخارجية بحيث يمكن القول دون أدنى قدر من المبالغة، إن المعطيات الجغرافية تكاد تملي على صانع القرار المصري توجهات معينة في السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحيد عنها إلا في ظروف استثنائية عارضة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق وأقاليم محددة، خاصة منطقة حوض وادي النيل ومنطقة الشام؛ لذا يُفتَرَض أن

تسهم هذه المعطيات، والتي تتسم عادة بالثبات والاستقرار، في إضفاء قدر لا بأس به من الاستمرارية على التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية بحيث يصبح الخروج عليها من وجهة النظر الوطنية، خرقاً للثوابت وتجاوزاً للخطوط الحمراء لا يجوز التسامح معها؛ فالجغرافيا جعلت من مصر دولة تعتمد في حياتها وبقائها على مياه نهر ينبع خارج أراضيها، ثم يجري لعدة آلاف من الأميال داخل مجموعة من الدول الإفريقية الواقعة وراء حدودها الجنوبية، تعرف باسم مجموعة دول حوض نهر النيل قبل أن يصب في أراضيها (نافعه، 2011).

وقد فرضت هذه المعطيات على صانع القرار المصري أن يمد بصره حتما، وفي جميع العصور التاريخية، إلى ما وراء حدود مصر الجنوبية لمتابعة ما يجري في دول الحوض للتأكد من عدم وجود أي عقبات تحول دون استمرار تدفق مياه نهر النيل إلى مصر بكميات تتناسب مع احتياجاتها، والتأكد من عدم قيام أي طرف بأي إجراء من شأنه المساس بحقوقها التاريخية (محسوب، 1998، ص15).

وتعد مصر دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط شمالا وللبحر الأحمر شرقا؛ ولأن منطقة اليابسة الواقعة بين البحار المفتوحة عادة ما تكون منطقة رخوة من الناحية الأمنية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح لشبه جزيرة سيناء، المحصورة بين هذين البحرين المفتوحين على شمال العالم وجنوبه، وضع محوري في إستراتيجية مصر الدفاعية، وفرضت على صانع القرار المصري أن يتابع ما يجري وراء هذه المنطقة المحاذية لحدود مصر الشمالية الشرقية (سعيد، 1993، ص20).

**المحدد الديمغرافي**

يبلغ عدد سكان مصر 87 مليون نسمة، وهو عدد السكان داخل البلاد أما إجمالي المصريين في الداخل والخارج فقد تعدى 95 مليوناً، ويتركز معظم سكان مصر في وادي ودلتا النيل، لذلك فإن كثافة المعمور المصري من أعلى الكثافات السكانية في العالم، بينما تُعد الصحاري المصرية من أشدها، وبلغت الزيادة اليومية للسكان 5,604 فرد يومياً، بمعدل 3.9 فرد لكل دقيقة تقريباً، ويتركز سكان مصر في 7.7% فقط من إجمالي مساحة الجمهورية خاصةً في وادي النيل ودلتاه وتبلغ الكثافة السكانية للجمهورية 86.1 نسمة/كم $^2$ بالنسبة لإجمالي المساحة، و1,130 نسمة/كم $^2$

للمساحة المأهولة فقط وتحتل مصر المرتبة الأولى عربياً والمرتبة رقم 15 عالمياً في عدد السكان (نسيج، 2008).

وحسب تقديرات السكان في عام 2014م؛ فإن إقليم القاهرة الكبرى أكبر الأقاليم السبعة سكاناً فقد تجاوز حاجز 21مليون نسمة، وتعتبر محافظة لقاهرة أكبر محافظات الجمهورية سكاناً، حيث بلغ عدد سكانها 9,2 مليون نسمة بنسبة 10.6% تليها محافظة الجيزة 7,5 مليون نسمة بنسبة 8.6%، بينما تعتبر محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات سكاناً، حيث بلغ عدد سكانها 172 ألف نسمة بنسبة 0.2% تسبقها محافظة الوادي الجديد 222 ألف نسمة بنسبة 0.3%. وقد سُجلت أعلى كثافة سكانية بمحافظة القاهرة 47,285 نسمة/كم$^2$؛ يليها محافظة الجيزة 6122 نسمة/كم$^2$، بينما سُجلت أقل نسبة كثافة سكانية بمحافظة جنوب سيناء 9.7 نسمة/كم $^2$ تليها محافظة السويس 67 نسمة/كم ( الامم المتحدة، 2012).

**المحدد العسكري**

تعد القوات المسلحة المصرية هي القوات النظامية للجمهورية المصرية، حيث تنقسم الى ثلاث اقسام هي قوات الدفاع الجوي، القوات الجوية، القوات البحرية، بالإضافة إلى القوات البرية وهو مسمى غير رسمي ولا يوجد له قيادة خاصة بالجيش المصري ولكن اشتهرت به القيادات الست لكل من الجيش الثاني، الجيش الثالث، المنطقة المركزية، المنطقة الشمالية، المنطقة الجنوبية، المنطقة الغربية وطبقاً لتصنيف موقع «جلوبال فاير باور» العسكري، صُنِّف الجيش المصري عالمياً من حيث القوة في المرتبة الرابعة عشر عام 2013 ، والمرتبة الثالثة عشر عام 2014 (عزام، 2014).

وتخضع جميع أفرع ومناطق وقوات وهيئات وأجهزة وإدارات القوات المسلحة لقيادة وزارة الدفاع التي يترأسها القائد العام للقوات المسلحة،[] ويشغل هذا المنصب حالياً الفريق أول صدقي صبحي وزير الدفاع والإنتاج الحربي والقائد الأعلى للقوات المسلحة هو رئيس الجمهورية طبقاً لما تنص عليه الدساتير المصرية بدءاً بدستور 1954 وحتى دستور 2014، ويشغل المنصب حالياً عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية الحالي، يتكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة من 23عضواً، يترأسه وزير الدفاع القائد العام وينوب عنه رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ويتكون المجلس

من: قادة الفروع الرئيسية للقوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي وحرس الحدود وقادة الجيشين الثاني والثالث (وقادة المناطق العسكرية) المركزية الشمالية الغربية– الجنوبية (ورؤساء الهيئات العليا) العمليات– التسليح – الإمداد والتموين– الهندسية – التدريب – المالية – القضاء العسكري – التنظيم والادارة (ومديري إدارتي) شئون الضباط والمخابرات الحربية (ومساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية والقانونية وأمين عام وزارة الدفاع) أمين سر المجلس يعد الجيش المصري من أقدم الجيوش النظامية في التاريخ، يتنوع تسليح الجيش المصري بين التسليح الشرقي والغربي، حيث يستخدم قطع ومعدات تأتي من عدة دول عن طريق التعاون العسكري ومنها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وإيطاليا وأوكرانيا والصين وبريطانيا، كما يتم تصنيع العديد من المعدات محلياً بالمصانع الحربية المصرية (ميمل، 2014).

**المحدد الاقتصادي**

الاقتصاد المصري من أقدم اقتصاديات العالم حيث بدأ بالقطاع الزراعي والتبادل التجاري مع البلدان المجاورة، ومر بعدد من المراحل التي تطور وانحدر حتى بداية العصر الجمهوري وثورة يوليو 1952م، بدأ جمال عبد الناصر في الإصلاح الاقتصادي وإنهاء الفترة الإقطاعية، ومن هنا بدأت الثورة الاقتصادية في مجالات عدة وكان حينها اقتصاد يتمتع بدرجة عالية من المركزية ،ومن ثم إنفتح الاقتصاد المصري بشكل كبير تحت حكم الرئيسين السابقين محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك في الفترة من عام 2004م إلى عام 2008م زادت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من المستويات العالية نسبياً للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، كما ظلت الظروف المعيشية للفقراء والمواطنين العاديين في تدهور وأكثر سوأ، وقد ساهم في استياء الرأي العام بعد الاضطرابات التي أندلعت في يناير 2011م، وتراجعت الحكومة المصرية عن الإصلاحات الاقتصادية، وزاد الإنفاق الحكومي الاجتماعي بشكل كبير لمعالجة هذه الإضطرابات، ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي تسببت في بطء ملحوظ في القطاعات الاقتصادية، وتقلص في الإيرادات الحكومية. وكانت السياحة والصناعة

التحويلية والبناء من بين القطاعات الأكثر تضررا في الاقتصاد المصري (سي ان ان عربي، 2011).

ومن المرجح أن يظل النمو الأقتصادي بطيئا خلال السنوات القليلة القادمة بسب ما تمر بها مصر من ثورات وازمات . وهو ما ادى الى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي لأكثر من 50٪ في عامي 2011 و 2012 والحاجة إلي دعم الجنية المصري، في ضل عدم توفر المساعدات المالية الخارجية، وهو ما قد يعجل الأزمات المالية في ميزان المدفوعات في عام 2013م وما بعده عقب ثورة 25 يناير، وتم اللجوء إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض يبلغ قيمته 4,8 مليار دولار لتقوية وضع الاحتياط من النقدي الأجنبي، والتدخل لمعالجة العجز في الموازنة، وقد أثار ذلك الجدل بسبب كون القرض مشروطا بتطبيق مصر لسياسات اقتصادية معينة (سكاي عربي،2015).

**المحدد السياسي**

حسب السياسة الخارجية المصرية الرسمية، فإنه نظراً لموقع الجمهورية المصرية الجغرافي الرابط للعالم القديم، ودورها التاريخي وحضارتها عبر العصور، فإن لها تأثيراً مُباشراً لضمان التضمان والتكامل في علاقتها العربية والأفريقية والإسلامية فيما لا يتعارض مع خصوصية واستقلال القرار المصري، لذلك تسعى السياسة الخارجية المصرية لضمان إنجاز هدفين مترابطين، الأول حماية الأمن القومي المصري والمصالح المصرية العليا، والثاني تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة بما يحقق الهدف الأول، ولدى مصر العديد من البعثات الدبلوماسية المتبادلة حول العالم، سواء كانت بعثات دبلوماسية مقيمة في البلد ذات العلاقة أو غير مقيمة، أو مكاتب دبلوماسية لرعاية المصالح وذلك بالتبادل مع الدول التي تُقيم علاقات مع مصر وتتبادل معها السفراء وانظمت مصر إلى عدد من المنظمات الدولية كعضو مؤسس كما في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ودول عدم الانحياز والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية بجانب التعاون الدولي مع منظمات أخرى في النطاقات الثقافية والاقتصادية والبرلماني( الدباس، 2010).

كذلك وقعت مصر على عدد من الاتفاقات الدولية من أبرزها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، وترى الخارجية المصرية أن ذلك لا يتعارض مع وضع قضية فلسطين في صدارة اهتمامات السياسة الخارجية للبلاد، وترى وجوب إنهاء احتلال إسرائيل للمناطق التي احتلتها عام 1967م.

### 3.3 محددات الامن القومي الاسرائيلي

**المحدد الجغرافي**

تبلغ مساحة إسرائيل 22،072 كيلومترًا مربعًا منها 21،643 كيلومترًا مربعًا أرض برية (بحيرة طبريا: 164 كيلومترًا مربعًا؛ البحر الميت 265 كيلومترًا مربعًا). وتبلغ حدود إسرائيل البرية 857 كيلومترًا، فيما يبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 194 كيلومترًا، وعلى البحر الميت 12 كيلومترًا، وتعتبر إسرائيل دولة في الشرق الأوسط في غرب آسيا تقع على الضفة الشرقية للبحر المتوسط تحدها لبنان من الشمال وسوريا من الشمال الشرقي والأردن من الشرق ومصر من الجنوب الغربي ولهذا فموقعها الجغرافي له مميزات وسلبيات كثيرة، أثرت على تشكيل وبلورة الأمن القومي، ولذلك فأن من أهم مزايا الموقع الجغرافي هو سهولة إقامة تحالفات مع القوى المحيطة من خارج الدول العربية لجذبها في صراعات بعيداً عن إسرائيل، وهو ما يعرف بنظرية جذب الأطراف، كون إسرائيل في قلب المحيط العربي، مما يعطي لإمكانية فتح أكثر من جبهة في توقيت واحد (محمود،1977،ص11).

لقد أثرت محدودية مساحة إسرائيل وشكلها الطولي على أمنها الوطني بشكل سلبي وهو الأمر الذي لم يؤمن لها العمق الاستراتيجي الكافي الذي اثر على العقيدة العسكرية الإسرائيلية فدفعها إلى عدم القتال على أرضها لقرب مراكزها الحساسة من الحدود، بالإضافة إلى الحاجة إلى إنشاء شبكة من المستعمرات المحصنة في مناطق الحدود وداخلها، والمناطق الحيوية الإستراتيجية ذات الجبهات الواسعة التي كان من الممكن أن تثقل كاهل الدفاع الإسرائيلي لو اتبعت المؤسسة العسكرية النمط التقليدي لحمايتها، ولذلك فقد اعتمدت إسرائيل قوات نظامية واحتياطية محدودة، والتعويض عن ذلك بالتقدم النوعي والتكنولوجي لجيش الدفاع الإسرائيلي، وإقناع الخصوم بعدم

جدوى الدخول في صراع مسلح، مما نتج عن ذلك كله ضرورة أتباع أساليب الحرب القصيرة الخاطفة والاستباقية، وسرعة نقلها على أراضي العدو (الغريزي، 2003، ص52).

لم يتوقف تاثير العامل الجغرافي على شكل ومساحة إسرائيل، بل في مناطقها الداخلية ايضاً، فإسرائيل تتركز في مثلث حيوي بين تل ابيب وحيفا والقدس يحوي على أكثر كثافة سكانية واهم المراكز الاقتصادية والصناعات الحربية والقواعد الجوية ويوجد به الممران الرئيسيان الذان يربطا إسرائيل من الشمال والجنوب، ولذلك فقد ركزت اسرائيل على حماية هذا المثلث الحيوي بدرجة الاولى بابعاد الخطر عنها ودفع القتال إلى مناطق الدول العربية (الهيثي،2000،ص24).

يبقى أيضًا أن نشير إلى معيار الدبلوماسية، فدول الجوار التي تحيط بإسرائيل هي مصر وسوريا والأردن، وتختلف تلك الدول فيما بينها فيما يتعلق باهتماماتها وتطلعاتها، كما أن إسرائيل لا زالت دولة بلا حدود ولا معالم واضحة وهو الأمر الذي زاد من الخطر الأمني في التعامل مع الدول المحيطة بها وفي شكل علاقاتها بها وخاصةً مصر برغم من وجود اتفاقية سلام، لذلك سعت إسرائيل إلى تسوية سياسية مع الجانب المصري في مسعى منها نحو تأمين حدودها الغربية والجنوبية، فإسرائيل تواجه تحدياً امنياً نجم عن تقلص التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل، حيث يرى الخبراء الإسرائيليين أن صحراء سيناء ستمثل تهديدا كبيرا لإسرائيل في ظل ضعف قبضة الأمن المصري فيها، مما يعني زيادة معدلات تهريب السلاح إلى غزة وتزايد نسبة المتسللين من العمال الأجانب إلى إسرائيل، ولذلك فقد عملت هذه الظروف الى زيادة التحديات الإسرائيلية التي فرضت زيادة في الموارد لمواجهة هذه الظروف (السامرائي،1988،ص16).

**المحدد الديمغرافي**

يبلغ عدد سكان إسرائيل حوالي ثمانية مليون نسمه، حيث طلبت إسرائيل في أول تكونها من يهود العالم الهجرة إلى إسرائيل واعتبار كل من يتقاعس عن ذلك مقصراً تجاه دينه وقومه وإسرائيل، وطالبت اليهود الذين لا يهاجرون إلى إسرائيل أن يدينوا لها بالولاء، أي أن يتواجد لديهم ولاء مزدوج للدولة التي يعيشون فيها ولإسرائيل، وفي

عام 1950م تمت الموافقة على قانون الهجرة الإسرائيلي الذي يعطي كل يهودي الحق مهما كانت جنسيته ومكان مولده بأن يصبح مواطنا تلقائيا بمجرد وصوله إلى إسرائيل، ويعطي قانون الهجرة كل يهودي حقاً طبيعياً بالجنسية الإسرائيلية، فأصبحت إسرائيل هي المكان الذي يجمع فئات متنوعة من السكان متمايزة في خلفياتها الثقافية والعرقية والدينية والاجتماعية وهو ما اثر سلباً على الامن القومي الإسرائيلي (المسيري،1990،ص232).

والشعب الإسرئيلي تجمع عبر الهجرات الغير شرعية إلي فلسطين من قبل إعلان دولة إسرائيل وبعد قيامها، ومن اللحظة الأولى لهذه الهجرات قوبلت بمقاومة شعبية عنيفة، وبعد قيام اسرائيل ظل أحساس اليهود المهاجرين إليها بالخوف والخطر الدائم، شعور ملازم للمواطن الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى تنامي الهجرة المعاكسة والهروب من إسرائيل والعودة إلى دولهم الأصلية، كما تعاني إسرائيل ضعف في النمو السكاني، على عكس الفلسطينيين الذين يتميزون بزيادة عدد المواليد والنمو السكاني (بركات،1998،ص202).

كما قامت إسرائيل في المراحل الأولى من الاستيطان بإنشاء عدد من المستعمرات والمراكز الاستيطانية الزراعية لليهود الوافدين بوصفها مرحلة أولى للتكيف مع الشعب والأرض من اجل زيادة أعداد الوافدين اليهود وإبعاد السكان العرب محاولةً بذلك توسيع عمقها الاستراتيجي على حساب الفلسطينيين (عزمي ، 1979، ص9).

**المحدد السياسي**

يتميز النظام السياسي الإسرائيلي بأنه نظام قائم على أساس التعددية الحزبية، وأصل هذا التعدد هو التناقض الاجتماعي الصارخ الذي يشوب ويطبع الداخل الإسرائيلي، الذي هو عبارة عن مجتمع متنافر الأصول و متعدد القوميات، مما يجعل المشهد السياسي والحزبي انعكاسا لهذا التعدد، حيث أن وجود أحزاب متعددة يعكس أفكار وبرامج كثيرة ومتباينة لرسم وإدارة السياسة الإسرائيلية والتأثير فيها وان التنافس والصراع ما بين هذه الأحزاب للوصول إلى السلطة سيؤثر على الاستقرار الداخلي والأمن الإسرائيلي (رياض،1989،ص139)

وتستخدم إسرائيل الوسائل السياسية الإستراتيجية في محاولة إبقاء حالة التفكك في الموقف السياسي العربي بشكل عام والمصري بشكل خاص، حيث أكد الكاتب تييري هنتش في مقال له نشر في صحيفة لوموند الفرنسية أن " بيغن قد وقع اتفاقية كامب ديفيد لا لشيء، إلا لتحطيم أية إمكانية للتضامن بين دول المواجهة العربية، ولبث الانقسامات بين الدول العربية بوجه عام" (هنتش، 1982، ص240) كما استخدمت الحرب النفسية في عمليات المواجهة السياسية ضد العرب، وتسخير وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في عمليات المواجهة السياسية مع العرب في إطار شن حرب سياسية متواصلة لكسر المعنويات، وترسيخ نزعة الخوف من قدراتها، والمحافظة على أمنها القومي (الحريري ، 2013، ص27).

واعتمدت إسرائيل على أسلوب إقامة العلاقات السياسية الرسمية مع الدول العربية، من اجل الحصول على اعتراف عربي بوجودها في الوطن العربي واستقلالها وضماناً لأمنها القومي، مستخدمةً كافة الأساليب السياسية أو من خلال برامج الأحزاب السياسية (نوار، 1984،ص17). ولذلك فقد عملت إسرائيل على تحسين وتدعيم علاقاتها السياسية مع جاراتها من الدول العربية التي تسعى للسلام وخصوصاً مصر كونها من الدول العربية ذات الثقل السياسي والجغرافي في المنطقة، ومن اجل الحفاظ على استمرار اتفاقية السلام كامب ديفيد (محمد،1996،ص189).

**المحدد الاقتصادي**

مما لا شك فيه أن اقتصاد أي دولة قائم على جملة من العوامل والاعتبارات، التي قد تتغير من وقت لآخر تبعاً للظروف المحيطة بها، بيد أن نجاح اقتصاد أي دولة يكمن في مدى تعاطيها مع متغيرات الواقع المحيط بها، وإدارة أزماته، ووضع خطط استشرافيه، والاقتصاد الإسرائيلي واحد من أهم اقتصاديات العالم، الذي بدوره مر بمراحل بسيطة جداً لنشأته وتطوره، فأخذ يصعد للأعلى بسرعة كبيره بمساعدة الدول الغربية، فضلاً عن فصول من المعاناة والأزمات التي تورط بها بسبب دخوله في حروب مع دول في المنطقة (قاسمية ، 1979،ص178).

ومنذ بدء المشروع الإسرائيلي وهو ينمو ويتوسع جغرافيًا عبر الاستيلاء على الأرض؛ وبشريًا عبر استجلاب مهاجرين يهود وغير يهود من أنحاء العالم، وقد نجح

هذا المشروع من خلال التكامل بين السياسة والاقتصاد؛ بحيث لا يضع أي منهما قيودًا على الآخر، بل يقوم بتكميله وتطويره ودعمه؛ فالسياسة تذلل العقبات أمام الاقتصاد، والاقتصاد يعمل على تهيئة البيئة الملائمة لرفع سقف الأهداف السياسية لصالح التوسع الاستيطاني(شحادة،2006،ص28).

وبرغم من هذه المكاسب الاقتصادية فان هناك انعكاسات سلبية بسبب سياسة التوسع العسكري، وأبرزها انعدام الأمن في المناطق المحتلة، وارتفاع النفقات العسكرية، وازدياد معدلات التضخم، والعجز في الميزانية (الفارس،1993،ص160).

وتحاول إسرائيل التركيز على أكثر من قناة لتنمية الاقتصاد، حيث تركز على الجانب الزراعي وتنظر له بأهمية لها علاقة بحساب الإستراتيجية العليا لتثبيت وجودها في فلسطين، وتعميق الانتماء إلى الأرض وتوفير الأمن الغذائي لها (حسين ،1985، ص13). كما تركز على إقامة اقتصاد صناعي متقدم وهذا التقدم يعتبره القادة الإسرائيليون احد أهم مكونات القوة القومية للدولة إذ يقول شمعون بيريز " أن حجم الجيش أو مدى قوته ليسا هما اللذان يحددان قوة البلاد بل انجازات تلك البلاد العلمية والتكنولوجية حيث أن الاقتصاد في العالم الحالي أكثر أهمية من الاستراتيجيا"، وشدد اسحق رابين على أهمية الاقتصاد الصناعي أيضا قائلاً " أن الخطوات التي تستهدف الوفاق بين إسرائيل والدول العربية تخلق عملية تحول الاقتصاديات إلى القوة الدافعة التي تحدد العلاقات الإقليمية بدلاً من المصالح القومية التي كانت مسيطرة في الماضي (انبار ،1996،ص36).

ومن ابرز ما تعرضت له إسرائيل من معضلات اقتصادية ما يسمى بأزمة الغاز المصري، فإسرائيل تستورد ما نسبته 45% من احتياجاتها من الغاز من مصر وفقا للاتفاقية التي وقعتها الحكومة المصرية عام 2005 مع إسرائيل، وتلتزم مصر بأن تقوم بتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي لمدة 20 عامًا لإسرائيل من تاريخ توقيع الاتفاقية، بسعر يتراوح ما بين 70 سنتًا و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية، ومنذ أن بدأت الإحداث المصرية عام 2011 وإسرائيل تعاني من عمليات تفجير لخط نقل الغاز لإسرائيل الأمر الذي أدى إلى وقف ضخ الغاز المصري لها وتعريضها لخسائر اقتصادية عالية، كما ألغت الحكومة المصرية في

أعقاب انتهاء ثورة 25 يناير اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل من طرف واحد وهو ما يؤشر على حجم التغيير السياسي في مصر، الأمر الذي أثار ردود فعل إسرائيلية غاضبة لما لذلك القرار من أسباب اقتصادية وسياسية على امن إسرائيل، وعبر وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتس عن قلقة على أثار هذا القرار بقولة "إن قرار الإلغاء المصري مقلق للغاية، لما يترتب عليه من تبعات سياسية واقتصادية" (موسى ،2012،ص1).

**المحدد العسكري**

تعد الاعتبارات الأمنية القضية الرئيسية التي تقف على رأس أجندة إسرائيل، وحيث أن إسرائيل تعتمد على الاقتصاد في خدمة امنها القومي، كما تعتمد على إنفاق اكبر الميزانيات الاقتصادية في الصناعات العسكرية لتصبح مصدر دخل اقتصادي وتأثير سياسي دولي؛ ليبلغ التصدير العسكري في نهاية التسعينات ثلاثة مليارات دولار، ونتفق اسرائيل جزء كبيرا من ميزانيتها على الامن مقارنة مع دول أخرى وهي تساوي ميزانية دول كبرى غنية، وهناك عناصر مؤثرة في تحديد الميزانية الأمنية منها: خطر حدوث حرب وشيكة، أو تغطية نفقات حرب انتهت، أو لتحافظ على تفوقها العسكري في المنطقة (حبيب ،2010، ص1101).

وتقوم إسرائيل على توظيف الحرب لصالح التوسع والتقدم الاقتصادي وهو ما كان حاضراً بالفعل لدى قيامها بالسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي العربية في الضفة الغربية والجولان وسيناء عام 1967م، والتي أصبحت منافذ لتصريف منتجاتها فيما بعد (عبدالكريم،1988،ص9).

ويحتفظ مجلس الوزراء الإسرائيلي بصلاحية تحديد مستوى الإنفاق العسكري في إطار صلاحياته في صياغة موازنة الدولة، فتقوم المؤسسة العسكرية بتقديم تقييمها لمستوى الإنفاق اللازم لتنفيذ السياسة الدفاعية التي يكلفها به مجلس الوزراء، فعادةً مجلس الوزراء يميل إلى تقليص مستوى الموازنة الدفاعية في حاله عدم وجود تهديد أو مواجهات عسكرية محتملة (ابو عامر ،2008،ص224 ).

ولذلك فقد تم زيادة الإنفاق على التسلح والدفاع لمواجهة التغييرات الإستراتيجية بعد الثورات الأخيرة التي اجتاحت الدول العربية، وخصوصاً الثورات المصرية وتشير

المصادر الإسرائيلية أن النظام المصري السابق كان يتبنى سياسة ملتزمة باتفاقية معاهدة السلام كامب ديفيد، وهو الأمر الذي أصبح يؤرق إسرائيل كونها أصبحت تتعرض لازمة اقتصادية عالية جداً (فهمي ، 2012).

وترى هذه الدراسة أن موضوع الأمن حاز على النصيب الأكبر في عقيدة التفكير الإستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي، لما تواجهه إسرائيل من مخاطر داخلية وخارجية، ورصدت هذه الدراسة المناخات التي أسهمت في رسم الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل، وتحليل وإبراز مصادر التهديد المحتملة لهذه النظرية، كما قدمت رؤية توضح التغيرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل تغيير المعطيات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة.

كذلك سعت إلى قراءة إستراتيجية إسرائيل الأمنية وأثرها على سياستها الحالية والمستقبلية، وتأثيرها في مجمل الصراع القومي العربي عموماً والمصري خصوصاً، وقد نخلص في هذه الدراسة إلى استنتاجات نوردها على سبيل المثال لا الحصر، منها أن النظرية الأمنية قامت على ركائز ثابتة أهمها أن مفهوم الحدود الآمنة عبارة عن مفهوم متغير قابل للتبديل والتعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي، وان العمق الإستراتيجي يُعدّ غيابه من أكبر التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل نظراً للوضع الجغرافي لدولة إسرائيل.

وعلى الرغم من أهمية المستوى الاقتصادي، فإن إسرائيل ستعمل على تطوير قدراتها الأمنية والعسكرية لمواجهة التحديات الأمنية، و سيكون ذلك على حساب المؤسسات الاقتصادية، وهذا ينسحب على المناحي السياسة والاجتماعية، وهو الأمر الذي ضاعف من تأثيرات الثورات المصرية على قطاع الاقتصاد في إسرائيل.

## الفصل الرابع

## أثر التطورات المصرية على أمن إسرائيل

سيناقش هذا الفصل أثر التطورات المصرية على أمن إسرائيل، من خلال استعراض الثورة المصرية الأولى ضد نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك والثورة المصرية التصحيحية ضد نظام الرئيس السابق محمد مرسي الرئيس المدني الأول لمصر، والمواقف الإسرائيلية من الثورات التي حصلت فيها وكيف أثرت على أمن إسرائيل ؟، بالإضافة إلى تتبع مراحل العملية السياسية المصرية التي جاءت نتيجة الثورات المصرية وكيف كان الموقف الإسرائيلي منها ؟.

حيث عمل الربيع العربي الذي انطلق نهاية عام (2010م) وبداية عام (2011م)، الى تفجير الأوضاع السياسية في العديد من الدول العربية ذات الحكم الجمهوري والذي أدى إلى ظهور عدم الرضاء في تلك الدول وخصوصا مصر التي جاءت ثورتها عقب الثورة التونسية التي عملت على إزالة نظام زين العابدين بن علي في تاريخ 14 يناير 2011م، وتلاها الثورة المصرية في تاريخ 25 يناير 2011م، على نظام محمد حسني مبارك، التي أدت إلى انطلاق العديد من الاحتجاجات في شوارع وميادين مصر من قبل الشباب الغير راضي عن الوضع السياسي والمعيشي في البلاد نتيجة الفساد في مؤسسات الدولة بكافة أشكالها (العروسي، 2011، ص135).

حيث أسهمت العديد من العوامل التي أدت إلى اندلاع الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، وكان من اهم هذه العوامل سخط الشعوب العربية على الاوضاع في تلك الفترة، فقد عانت الشعوب العربية من الاقصاء والتمييز وسوء توزيع الثروة، برغم من توفر الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تمتعت بها الدول العربية، وما عانتة المنطقة العربية من القمع والاستبداد وغياب الحريات؛ فقد ادت هذه العوامل الى الاختناق السياسي وضهور العديد من الاحتجاجات والتي طالبت بتامين حقوقها الاقتصادية والسياسية والثقافية ( شحاتة ، 2011 ،ص10).

حيث أثرت الثورات المصرية التي جاءت مناهضه للرئيس السابق محمد حسني مبارك، والثورة التي قامت ضد نظام مرسي فيما بعد، والتي اعتبرت أنها تصحيحيه للثورة الأولى ضد مبارك، على أمن إسرائيل وذلك نتيجة خوفها من الأوضاع المصرية

التي جاءت نتيجة الربيع العربي، خصوصاً أن إسرائيل لها علاقات سياسية وعسكرية مع مصر، وسيؤثر على علاقتها مع مصر في حال تدهور الوضع السياسي في الأخيرة، علاوة على ذلك فأنها ترتبط مع مصر في معاهدة السلام كامب ديفيد، كما أن محمد حسني مبارك كان يرتبط مع إسرائيل في علاقات صداقه كبيرة ومنذ جاءت الثورة ضد مبارك وإسرائيل تشعر بالخوف من أن تفقد احد اهم حلفائها في المنطقة العربية.

ومع بداية الثورة المصرية عملت إسرائيل على استقطاب الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والصين ومجموعة من الدول الأوروبية، وحثها على الوقوف مع نظام مبارك وعدم انتقاده، أثناء انطلاق الثورة الشبابية في الميادين والشوارع المصرية التي أخذت بالمناداة بإسقاط نظام مبارك وبشكل خاص عندما عمل مبارك على مواجهة المتظاهرين بالقوة العسكرية من اجل إيقافهم، لكن ما زادهم ذلك غير قوة في مواجهة النظام والقوة التي استخدمها ضدهم وهم يهتفون بإسقاط النظام ومحاسبة الفاسدين الذين كانوا من أتباع مبارك، وقد اختلفت المواقف الإسرائيلية من الثورة الأولى ضد مبارك وبين مرسي حيث كان موقفها تجاه الثورة على مبارك مؤيدة للنظام، وعملت على تحريك الدول الكبرى حتى لا يتم إسقاطه، بينما كان موقفها تجاه الثورة التي قامت ضد مرسي مؤيدة لاقتلاعه من النظام، رغم أنها كانت في بداية الثورة التصحيحية صامته لا تعبر عن الأوضاع في مصر، وقد اختلف موقفها فيما بعد من الثورة على مرسي حتى لا يخلق في مصر نظام إسلامي يتبع منهج إيران في المنطقة العربية ( محارب، 2011، ص3).

## 1.4 ثورة 25 يناير 2011م على نظام مبارك

انطلقت في مصر بتاريخ 25 يناير 2011م احتجاجات شعبيه ضخمه، وصادف ذلك اليوم عيد الشرطة حيث أعلن المعارضين في مصر عن يوم غضب ضد الحكومة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق العديد من المظاهرات في شوارع القاهرة وعدد من المدن الأخرى ضد الفساد والبطالة والفقر، مطالبةً برحيل الحكومة، الأمر الذي استدعى إلى تعامل قوات الشرطة مع المتظاهرين بالقوة، وتم قتل عدد من

المتظاهرين في ميدان التحرير والعديد من المناطق الأخرى، وتصاعدت وتيرة الغضب في الشارع المصري نتيجة أعمال الشرطة، وفي 28 يناير 2011م انطلقت مظاهرات كثيرة عرفت بجمعة الغضب، وتم استخدام القوة ضد المتظاهرين وتم حرق المقر الرئاسي من قبل المعارضين لنظام مبارك في القاهرة وانتشرت مدرعات الجيش لمساندة الأمن، وفي 29 يناير 2011م حاول الرئيس محمد حسني مبارك تهدئة الغاضبين في الشوارع، وعمل على حل حكومة احمد نظيف وتكليف احمد شفيق لتشكيل حكومة جديدة وعين عمر سليمان نائباً له ووعد في حل مشكلة الفساد والبطالة ( محارب ، 2011،ص2).

وخلال قيام أعمال الثورة في الساحات المصرية من قبل العديد من الحركات والشباب، فقد راح العديد من القتلى المناهضين لنظام مبارك وقد عمل الأخير على استخدام القوة العسكرية والعديد من الأشخاص المجهولين لفض الثورة بالقوة وحصل العديد من الاشتباكات بين الشعب والقوة العسكرية التي تعمل على بقاء مبارك في منصبه إلا أن مبارك رفض التنحي في بداية الثورة ، ويمكن القول أن مبارك تعرض للعديد من الضغوطات الخارجية التي دعته للتنحي حفاظاً على دماء الشعب.

وقد كان قرار تنحي مبارك من خلال خروج نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير على شاشة التلفزه مساء يوم الجمعة 11 فبراير 2011 م، والذي أعلن فيه عن تخلي الرئيس السابق مبارك عن الحكم وإفساح المجال لغيره ليقود مصر إلى بر الأمان، وحقن الدماء التي سالت في شوارع مصر، وبعد هذه الأحداث تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الحكم بعد تنحي مبارك (فهمي، 2012).

وبعد هذه الأحداث كافة دخلت مصر في مرحلة جديدة من الحكم، لكن هذه المرة حكم مدني حيث جرت انتخابات رئاسية نتج عنها فوز الرئيس محمد مرسي على منافسة الوحيد احمد شفيق' وهو آخر رئيس حكومة لمصر في عهد مبارك، كما قام محمد مرسي بتكليف هشام قنديل برئاسة الحكومة المصرية كما قام بإقالة وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي الذي كان رئيسا لمصر بحكم الأمر الواقع أثناء المرحلة الانتقالية وتعيين الفريق أول عبد الفتاح السيسي قائدا للجيش المصري (العوضي، 2013، ص36).

وبعد فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية استقبلت إسرائيل خبر نجاح مرسي باستياء ذلك أنهم خسروا حليف استراتيجي ودولة فاعلة في المنطقة العربية، بعد وصول مرسي من خلال انتخابات مدنية إلى سدة الحكم في مصر وخسران الرهان على فوز أحمد شفيق في الانتخابات، خصوصاً انه من رجال النظام القديم في عهد مبارك وان نجاحه كان يشكل لإسرائيل أهمية كبيرة ( الجزيرة نت، 2012).

لقد تميزت السياسة الإسرائيلية في أعقاب صدور نتائج انتخابات الرئاسة المصرية بما يسمى بسياسة الانتظار وعدم إصدار تصريحات تسيء لمستقبل العلاقات المتبادلة مؤكدة على ركيزتين أساسيتين أولتهما المؤسسة الإسرائيلي اشد اهتمام وهما: امن إسرائيل القومي، والحفاظ على سريان اتفاقية السلام، إلا أن سياسة الانتظار لم تدم طويلاً، فإسرائيل قد تداركت الأمر من خلال ما قام به رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نيتنياهو فور انتهاء الانتخابات الرئاسية المصرية بإصدار بيان معتدل ذكر فيه أن إسرائيل تقدر المسيرة الديمقراطية في مصر، وتحترم نتائجها مع التطلع إلى استمرار التعاون مع القيادة المصرية الجديدة على أساس اتفاقية السلام، بدوره قام مرسي بإرسال رسالة تصاحب أوراق اعتماد سفير مصر في إسرائيل، استعمل فيها عبارة صديقي وعزيزي وأنهاها بتوقيع صديقك المخلص محمد مرسي، وهو الموقف الذي تلقى مرسي على أثره انتقادًا كبيرًا في الشارع المصري والعربي بسبب صيغة الخطاب (بدوان، 2012).

إن ما حدث في مصر أشبه بهزه أرضية ضد إسرائيل، إذ انه فتح الباب أمام مستقبل قد يودي إلى اختلال في موازين القوى في الشرق الأوسط، والى نكسات في اتفاقية السلام، فظلاً عن الخوف الذي نتج من هذه التحولات من أخطار على المدى البعيد على وجودية إسرائيل في المنطقة، ووفقا لهذه التطورات على الساحة المصرية على المستوى الداخلي سوف يكون هناك تغير للعلاقات الدولية التي تربط إسرائيل بمصر، وبتالي التوجه إلى سياسات خارجية جديدة تتماشى مع المصلحة الإسرائيلية، ولذلك فإسرائيل استعدت استعداداً تاما للصراع مع نظام الحكم الجديد الذي من الممكن أن يعيد التعامل معها باعتبارها عدواً استراتيجياً، حيث وضعت في حساباتها أن

التطورات على الساحة المصرية ستؤثر على التحالفات وتودي إلى صراعات إقليمية (مركز الزيتونة للدراسات،2011).

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد الرئيس مرسي العديد من الأحداث والتطورات، والتي أثرت تأثيرا واضحاً على العلاقات المصرية الإسرائيلية، ومن ابرز هذه الأحداث مستقبل اتفاقية كامب ديفيد، وأزمة تصدير الغاز المصري، ومسائلة أحداث سيناء، والقضية الفلسطينية، والحرب على غزة 2012م وفيما يلي توضيح أهم ما طرا على هذه القضايا من تطورات أثرت على العلاقات بين الدولتين:

**المخاوف الإسرائيلية على مستقبل اتفاقية كامب ديفيد بعد ثورة 25 يناير 2011**

تعد اتفاقية كامب ديفيد النقطة المحورية والاهم لإسرائيل، لما حققته من مكتسبات كثيرة على أكثر من صعيد، فقد أنهت هذه الاتفاقية عقودا من العداء بين مصر وإسرائيل، وانتقلت إلى حالة من السلم وحتى وان كان السلام بارداً، حيث أضحت الحدود الجنوبية لإسرائيل أكثر هدوءاً واستقراراً بعد أن كانت مبعث قلق وتهديد (هياجنة،2011،ص50). ومن جهة أخرى فقد استطاعت إسرائيل أن تخرج مصر من الإطار العربي لمدة ثلاث عقود تقريباً عانت خلالها الدول العربية من التفتت والتفرق بين أوساطها، كما نجحت أيضا في استقطاب أطراف عربية أخرى إلى عقد اتفاقيات سلام مع إسرائيل، كتوقيع على اتفاقية اوسلو عام 1993م، واتفاقية وادي عربية 1994م، فضلاً عن المكاسب الاقتصادية التي حققتها إسرائيل من وراء اتفاقية كامب ديفيد، كحصولها على الطاقة بأرخص الأثمان، والسماح لسفنها باستخدام قناة السويس لأغراض الملاحة وللأغراض العسكرية (كيالي،2011،ص115).

ومنذ بدء ثورة يناير وإسرائيل تتابع بحرص أحداثها، فبرغم من كثرة الشعارات التي رفعت أثناء الثورة المصرية لم يكن هناك من بينها ما يتعلق بسياسة الخارجية المصرية، حيث ركزت الثورة على القضايا الداخلية والتي تجذب كثير من فئات الشعب المصري، كما أن القضايا الداخلية كقضايا الفساد السياسي والاقتصادي تمثل للرأي العام المصري أهم القضايا الجوهرية والمفصلية لحكمه على النظام، ودائماً ما تأتي القضايا الخارجية في المرتبة الثانية وفضلا عن ذلك فان الالتفاف حول مطلب مثل

إسقاط النظام ومحاكمة الفاسدين يضمن اصطفاف كافة فئات الشعب المصري صفاً واحداً ( مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011).

وكان الموقف الاسرائيلي من ثورة 25 يناير بالوقوف والدفاع عن النظام وقيامهم على استقطاب الدول الكبرى التي طلبت من مبارك القيام بالعديد من الإصلاحات حتى تخف وتيرة الشعب الغاضب، لكن التدخل الإسرائيلي الدبلوماسي وقيامه على إقناع الدول الكبرى على الوقوف مع نظام مبارك ، وان أي شيء يؤثر على النظام المصري سوف يؤثر على إسرائيل وقيامها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وقد أولى العديد من العسكريين والمحللين السياسيين الإسرائيليون أهمية الثورة المصرية وأثرها على أمن إسرائيل في المنطقة العربية خصوصاً إذا نجحت الثورة باقتلاع نظام مبارك، والإتيان بغيره وقيام دولة ديمقراطية مدنية في مصر، والتي سوف تؤثر بدورها على العلاقات الإسرائيلية المصرية في المستقبل (محارب، 2011، ص4).

وفي حقيقة الأمر، أن إسرائيل فشلت في توقع الثورة المصرية قبل قيام المظاهرات وان الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أكدت أن فرصة إسقاط مبارك ضعيفة فقد بداء الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية بأخبار نشرتها الصحف الإسرائيلية كصحيفة معاريف التي نسبت خبرها إلى تقارير الاستخبارات الإسرائيلية بان مصر ليست لبنان أو تونس وان النظام فيها مستقر (عبد العال، 2012، ص4)، وذلك بناء على تصريحات رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) قبل بدء الثورة بأيام بأنه " ليس هناك خطر على استقرار الحكم في مصر " (عبدالعليم، 2011، ص138)

إلا أن ذلك لم يدم فقد اعترف رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الجنرال غابي اشكنازي أن الأوضاع الأمنية في مصر هشة وان الهدوء الذي تشهده الحدود قد يتغير في أي لحظة، ولذلك فقد حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي تدارك الوضع وإجراء اتصال هاتفي مع رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان في 30 يناير 2011م، عرض علية وضع إمكانات إسرائيل تحت تصرفه في حال شعر بخطر على نظام مبارك مطالباً بضرورة السيطرة على الأنفاق مع غزة لمنع تسريب الأسلحة، إلا أن ما حدث

غير ذلك تماماً فقد عمل الثوار في الشارع المصري على إسقاط مبارك ونظامه الذي مكث 30 عاما (ماضي،2011،ص23).

وسعت إسرائيل للحصول على موقف واضح من القاهرة بشأن اتفاقية السلام، حيث جاء الموقف المصري عبر تصريح للمجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب تسلمه إدارة الدولة بعد تنحي مبارك ليؤكد أن مصر ملتزمة بكافة الاتفاقيات الدولية الأمر الذي رحب به رئيس الوزراء الإسرائيلي، كما أكد السفير المصري في الولايات المتحدة سامح شكري استمرار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كون المعاهدة مفيدة لمصر أولاً، وعلية فإسرائيل تحاول بشتى الطرق الحفاظ على استمرار سريان معاهدة كامب ديفيد واستمرار العلاقات المصرية الإسرائيلية لان أي تغيير في المعاهدة سيودي إلى تهديد الأمن الإسرائيلي، وهو ما سعت إسرائيل للحفاظ علية منذ نشأتها، ولذلك فقد اهتمت إسرائيل بتطورات الأحداث على الساحة المصرية ومراقبتها عن كثب (عسيلة،2011).

ويمكن القول انه ومنذ فوز مرسي في الانتخابات أصبحت إسرائيل متخوفه من تجدد عهد مصري جديد يمكن أن ينتقل بمصر إلى حال جديدة بعد سبات دائم لحوالي ثلاثة عقود، ووفق اغلب المصادر الموثوقة فان خوف إسرائيل في بداية الأمر يعود لتخوفها من إمكانية اهتزاز معاهدة السلام، بالرغم من الوعد الذي أطلقة محمد مرسي بالحفاظ على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلا أن الوعد المصري قد يتبدل من وجهة نظر إسرائيل، باعتبار أن السلام مع إسرائيل ليس أكثر من ميراث سلبي فرض على مصر، فالقلق الإسرائيلي أشار إلى أن المرحلة القادمة لن تكون سهلة على صعيد العلاقات المصرية الإسرائيلية (بدوان،2012).

أصبح هناك جدل وتخوف واضح وسط الأوساط السياسة الإسرائيلية منذ أن تسلم محمد مرسي الرئاسة المصرية حول مصير اتفاقية كامب ديفيد، حيث بدأت التخوفات من انهيار معاهدة السلام، وتسخين الجبهة المصرية وتحول العلاقات المصرية الإسرائيلية من السلام إلى حالة الحرب، وهو الأمر الذي دفع بالجيش الإسرائيلي لإنزال كتيبة كاملة من قواته ابتداءً من الحدود اللبنانية إلى الحدود المصرية، وإنشاء كتيبة استطلاع موجهه إلى الحدود الجنوبية ووحدة لمكافحة الإرهاب

التي تعمل على المنطقة الجبلية المحاذية للحدود المصرية (عبدالكريم وآخرون،2011، ص3).

كما طالبت إسرائيل في تصريحات عديدة تامين اتفاق دولي داعم لفكرة أن يلتزم أي نظام مصري قادم باحترام الاتفاقات الدولية، وتحديداً اتفاقية السلام الموقعة عام 1979م، فإسرائيل كما يرى الصحفي والكاتب السياسي الفرنسي (باتريك سيل) قد أصيبت بحالة من التوتر والقلق بسبب الثورة المصرية خوفاً على معاهدة السلام، فتلك المعاهدة كما وصفها الغرب تمثل عموداً مهماً للاستقرار الإقليمي وحجر زاوية للدبلوماسية في الشرق الأوسط وجزءً مركزياً من دبلوماسية الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي (عسيلة،2011).

**أحداث سيناء**

تقع شبة جزيرة سيناء في الجزء الشمالي الشرقي من مصر، وتأخذ شكل مثلث، في القسم الجنوبي منها يوجد خليج العقبة، وفى الغرب خليج السويس، وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء نحو 61 ألف كيلو متر مربع، أي ما يعادل حوالي 6% من جملة المساحة الكلية لمصر، وعلى مر التاريخ يعد مثلث سيناء الدرع الاستراتيجي لمصر من جهة الشمال، وتملك سيناء 30% من سواحل مصر، وسيناء هي حلقة الوصل بين قارة أفريقيا وقارة آسيا، وكانت على مر التاريخ معبر بين حضارات العالم (غالي،1976،ص13).

ومثلت سيناء مصدر قلق وتهديد لإسرائيل خلال حقبتي عبد الناصر والسادات، فقد حاربت إسرائيل سنوات طويلة على الجبهة الجنوبية عند سيناء، كما أن هذه المنطقة منحت إسرائيل عقب احتلالها عمقًا استراتيجيًا حيويًا، أضاف مزايا متعددة لها، واكتملت هذه المزايا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي انتقصت من السيادة المصرية على سيناء (عبد الفتاح، 2012،ص46).

باتت الحدود المصرية الإسرائيلية في المعتقد العسكري الإسرائيلي منطقة تهديد متواصل، حيث أثار الهجوم الذي شنه مسلحون على الحدود الجنوبية وأسفر عن مقتل جندي إسرائيلي وإصابة مجموعة من الجنود العديد من القضايا والتسأولات حول مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، وعلى أن هذا الهجوم يدل أن الحدود المصرية

الإسرائيلية تحولت أكثر توتراً وتهديداً وعصفاً في مواجهة الجيش الإسرائيلي، ولذلك فقد أبدت إسرائيل تخوفاً واضحاً إلى أن التحول في سيناء سيؤدي إلى تهديد امن إسرائيل كونها من اضعف المناطق بنسبه لإسرائيل، بسبب ضعف السيطرة المصرية عليها، وتنامي نفوذ الإسلاميين ونجاحهم في تجنيد بدو سيناء ضد إسرائيل، فعقب هجوم الحدود أصبحت إسرائيل تدرك أهمية الخطر المتنامي في شبة جزيرة سيناء، وخاصة من التنظيمات الإسلامية التي تنفست الصعداء بعد سقوط نظام مبارك، فقد فرضت اتفاقية السلام منذ توقيعها عام 1979 بين مصر وإسرائيل قيودا على انتشار القوات المصرية في مناطق سيناء وفق تقسيم (أ ، ب ، ج)، من الشرق حتى معابر سيناء الحدودية رغم الاعتراف بالسيادة المصرية الكاملة عليها، وينظر إلى هذا القرار انه مجحف بحق السيادة المصرية، في حين تتمسك إسرائيل باحترام والالتزام بهذا المبدأ من المعاهدة حيث أن أي خرق لهذا الاتفاق سيرتب عليه ردود فعل تؤثر على العلاقات بين البلدين (عبدالعليم،2011،ص2).

إن الوضع في سيناء بعد ثورة 25 يناير 2011م قد دق ناقوس الخطر في إسرائيل، وهو الأمر الذي كان قد يودي إلى صدام بين مصر وإسرائيل من وجهة نظر الاسرائيلين، فبعد سقوط نظام مبارك ونشوء نظام مصري جديد يقوده الإسلاميون، أخذت التهديدات الأمنية لإسرائيل تطفو على السطح، خاصة عندما بدأت مصر تطالب بإجراء تعديل على الملحق الأمني من اتفاق كامب ديفيد، الأمر الذي من شأنه أن يعيد لمصر سيادتها، التي فقدتها بموجب البنود المجحفة بحقها في السيادة على سيناء، فإسرائيل لا ترى في مرسي الشخصية التي يمكن أن تحدث تغييراً في سيناء أو أن تستطيع السيطرة على الوضع الأمني فيها، ولن تقبل في أن يستمر الوضع المتدهور فيها، فالخطر الأمني هو الهاجس الأمني الأهم للإسرائيليين، ولذلك وضحت إسرائيل أنها لن تتحمل الفوضى في سيناء وليس ملزمة بالبقاء والتحفظ بسياسة ضبط النفس، الأمر الذي قد يودي إلى تدخل عسكري في سيناء، إلا أن أي تدخل عسكري في سيناء سيحمل معاني كثيرة تترك أثارا على المنطقة ومما يدل على استعداد إسرائيل لمواجهة محتملة قيام وزارة الدفاع بطلب 15 مليار شيكل من اجل تامين الحدود، وقد أثار توقيت الهجمات الأخيرة تساؤلات متعددة ترتبط بالتطورات السياسية الأخيرة التي

شهدتها الساحة المصرية، وبالأخص عقب الهجوم الذي وقع على شمال ايلات في 18 أغسطس 2011 (سعيد،2011،ص136).

وتعد المعضلة الأمنية التي تواجه إسرائيل في سيناء منذ تولي الرئيس مرسي للرئاسة في مصر من اكبر الأخطار على أمنها، حيث أدى ذلك إلى بعض التحولات في منظومة السياسة الخارجية المصرية، ولاسيما العلاقات السياسية مع إسرائيل وحركة حماس، والوساطة المصرية في ملف المصالحة الفلسطينية، فضلاً عن مراجعة ثوابت دائرة الشرق أوسطية في السياسة الخارجية المصرية، والاحتمالات الواردة للتقارب مع أطراف إقليمية متعددة، لاسيما إيران وتركيا بما يمثل تهديداً للمكانة الإقليمية لإسرائيل، في ظل مؤشرات تراجع وجود العلاقات المصرية الإسرائيلية كانعكاس للموقف الشعبي الرافض لتطبيع العلاقات بين الدولتين خلال عهد النظام السابق (الكيلاني، 2011، ص143).

كما تتواكب المعضلة الأمنية أيضاً بتحفز إسرائيلي كنتاج لتصاعد التهديدات الأمنية النابعة من الحدود المصرية الإسرائيلية ومن أهم الإجراءات المتخذة من الجانب الإسرائيلي في 2011/9/29م، وجه نتنياهو تحذيرا شديد اللهجة لمصر بقوله " إن وضع صحراء سيناء المصرية يشكل تهديدا مقلقا للغاية لإسرائيل"، مشيرا إلى وجود قوى معادية للسلام بين مصر وإسرائيل تستغل الفراغ الأمني الموجود في المنطقة، وأعرب عن أمله في أن تفهم كل الجهات في مصر أهمية الحفاظ على السلام، وأعلن نتنياهو في 2012/3/27م أن عملية إقامة السياج الحدودي بين إسرائيل ومصر تجرى على قدم وساق، مشيرا إلى أن عملية بناء السياج ستستكمل في أكتوبر 2012م، وقال في 2012/4/5م معقباً على عملية إطلاق صاروخ على ايلات " إننا نشاهد الآن أن سيناء قد تحولت إلى قاعدة للإرهاب" (موسى،2013،ص3).

**توقف الغاز المصري**

تمد مصر إسرائيل بخط أنابيب الغاز والذي أطلق عليه خط أنابيب شرق المتوسط ويبلغ طوله حوالي 100 كم، ويمتد من العريش في سيناء إلى ساحل مدينة عسقلان جنوب السواحل الإسرائيلية على البحر المتوسط، ويمر داخل المياه الإقليمية المصرية ثم الإسرائيلية في البحر المتوسط، وتبلغ سعته 15 بليون م3 في السنة، وكانت شركة

"إني" الإيطالية قد قامت بتنفيذ المرحلة الأولى منه، وتستورد إسرائيل من خلال هذا الخط 45 % من احتياجها من الغاز (البيان،2011،ص1).

وتلتزم مصر بأن تقوم بتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي لإسرائيل من تاريخ توقيع الاتفاقية، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 إلى عام 2008، وهي كلها ممارسات دفعت نشطا مصريين لتأسيس حركة باسم "لا لنكسة الغاز" لتشبيه عقد تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل بأنه مثل نكسة حرب 5 يونيو عام 1967. (النعامي،2011،ص2).

الخط المصري الذي حمل الغاز لإسرائيل وأمدها بجزء رئيسي من احتياجاتها من الطاقة طوال سنوات عديدة، أدى إلى انبعاث شعور لدى الشعب المصري بالغضب الشديد، وهو يرى احد أهم مصادر الطاقة تنتقل من أراضية إلى أراضي دولة التي حاربت بلاده، وهو في نفس الوقت لا يستطيع شراء أنبوبة غاز لمنزله، بسبب شح هذا المصدر في بلادة، ولم يقف الأمر عند ذلك بل لحقت بها أيضا أزمة الإنارة بعد أن توقفت محطات توليد الكهرباء جزئيًا عن إنتاج الطاقة الكهربائية، بسبب عدم توافر إمدادات الوقود اللازمة لتشغيلها، ليتحول خط نقل الغاز لإسرائيل إلى شاهد عيان على واحدة من خطايا نظام الرئيس السابق مبارك، لذلك فقد بدأت مع الأيام الأولى للثورة المصرية عمليات تفجير استهدف المحطة الرئيسية للغاز الطبيعي بمنطقة الشلاق، وهي المحطة المسئولة عن توصيل الغاز إلى إسرائيل، وكان هذا هو الانفجار الأول الذي يشهده خط نقل الغاز لإسرائيل ولكنه لم يكن الأخير، خاصة بعدما فاض كيل المصريين من سياسات الرئيس المصري السابق ودعمه للتطبيع، وتصدير الغاز بأبخس الأسعار لإسرائيل (عادلي،2013،ص27).

ألغت الحكومة المصرية في أعقاب انتهاء ثورة 25 يناير اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل من طرف واحد، وهو ما يؤشر على حجم التغيير السياسي في مصر، حيث أبلغت شركة الغاز المعروفة باسم (EGAS) مورد الغاز الإسرائيلي رسمياً انه تم إلغاء اتفاقية تزويد الغاز المصري لإسرائيل، الأمر الذي أثار ردود فعل إسرائيلية غاضبة لما لذلك القرار من أسباب اقتصادية وسياسية على امن إسرائيل،

حيث عبر وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتس عن قلقة على أثار هذا القرار بقولة "إن قرار الإلغاء المصري مقلق للغاية لما يترتب عليه من تبعات سياسية واقتصادية" (حلبي،2012)

أثّرت الثورة المصرية وما نتج عنها من سقوط نظام مبارك وتولي الإسلاميين لرئاسة الجمهورية على الاقتصاد الإسرائيلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد بدأت أسواق إسرائيل تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار البنزين والغاز، نتيجة توقف ضخ الغاز المصري لإسرائيل، في أعقاب تكرار تفجير أنابيب الغاز التي تنقل الغاز إلى إسرائيل عبر سيناء، وتكبدت إسرائيل خسائر فادحة نتيجة هذا الأمر، إذ قدرت الخسائر اليومية لإسرائيل بحوالي ستة ملايين شيكل جراء توقف ضخ الغاز المصري إليها، وهو ما جعل الحكومة الإسرائيلية كإجراء أولي بان تطالب الإسرائيليين بالاقتصاد في استهلاك الكهرباء، وتحذيرهم من إمكانية تكرار انقطاع التيار الكهربائي، لأسباب تتعلق بعدم وفرة الغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه شركة الكهرباء الإسرائيلية وتطوير بدائل أخرى للغاز المصري، ستتمثل بالضرورة في تطوير حقول الغاز في البحر المتوسط، حتى يتسنى لها تجاوز الأزمة الاقتصادية التي أفرزتها التطورات في مصر، وفي هذا توقعت صحيفة ذا ماركر أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ستكون سيئة في المستقبل، حتى إن الصحيفة قد وصفت ذلك بأن" كارثة اقتصادية كبيرة ستحلّ بإسرائيل في المرحلة اللاحقة لسقوط نظام مبارك" .(أبو هدبة،2011، ص70).

**تداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية**

ترتبط مصر بفلسطين بعلاقة جيو_سياسية من نوع خاص، حيث تربطهما روابط دينية وتاريخية وقومية، فمصر شاركت في حرب عام 1948م، إلى جانب الدول العربية ضد إسرائيل فيما تم إدارة قطاع غزة رسمياً لإدارة الحكومة المصرية بعد اتفاق الهدنة الموقع بين مصر وإسرائيل عام 1949 في جزيرة "رودس" اليونانية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات رقم2، 2008). وكلفت جامعة الدول العربية حكومة الملك فاروق إدارة المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية، وعليه فقد تمت إدارة القطاع من قبل مصر ولم يتم ضمه إليها ، حيث سرت قليل من التشريعات المدنية

المصرية في القطاع وحكمت القوات العسكرية المصرية قطاع غزة وأدارت جميع الدوائر العامة إلى أن تسلم الجيش التشريعي لقطاع غزة السلطة المدنية عام 1957، ليتم تعيين أول رئيس فلسطيني عام 1962، وليتم بذلك نقل السلطة القانونية إلى السلطة الفلسطينية من السيطرة المصرية (الصوراني،2013).

ترتبط القضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بمحيطها العربي، فالشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب حساسية لما يجري حوله من أحداث وتحولات، فمنذ أن بدأت الثورات العربية تتوالى وتتوالى نجاحاتها في إطاحة مجموعة من الأنظمة العربية حتى ارتفعت أمال الفلسطينيين بان القادم أفضل وان تحولاً ايجابياً سيطرأ على قضيتهم، وخصوصاً أن القوى السياسية المشاركة في الثورات كانت جماعات وحركات إسلامية معروفة الموقف الرافض للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

ولذلك فقد أثرت ثورات الربيع العربي بشكل عام والثورة المصرية بشكل خاص على موقف الجماهير العربية من القضية الفلسطينية، فمنذ بداية الثورات العربية والمظاهرات تعم الدول العربية التي مرّ عليها الربيع العربي في ذكرى نكبة فلسطين يوم 15/مايو عام 2011م حيث رفع علم فلسطين واحرق العلم الإسرائيلي في بعض دول الربيع العربي (جميل، 2011،ص85).

أعادت الثورات العربية تجديد الأمل بمشروع المقاومة وهزيمة إسرائيل، الأمر الذي وضح أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في أوج مراحله وان محاولة احتواء ثورات الربيع العربي أو إعادتها للوراء لن تتوقف، فإسرائيل تستمد قوتها وتأثريها من حالة العجز والتخلف والانقسام العربي كما أن عدم وجود انظمه ديمقراطية تعكس إرادة الشعوب جعل من الأنظمة المستبدة أداة لقمع الشعوب، فإسرائيل تعلم أن الثورات العربية في حال نجحت ستؤدي إلي تغيير كبير في النظام العربي ووصول لقوى وطنية تسعى لتحقيق الوحدة العربية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011).

ومنذ أن بدأت الثورة المصرية والأولوية التي يفكر ويركز بها الشعب المصري السياسة الداخلية لمصر وحفظ الأمن وإجراء انتخابات رئاسية والاهتمام بالاقتصاد المنهار ولذلك فنظرة إلى مستقبل الثورة سيحدد أن مصر ستتريث عقب الثورة إلى حين وضوح معالم الاستقرار الداخلي ومن ثم ستكون القضية الفلسطينية من أولوياتها، فبعد

انهيار نظام مبارك لوحظ تغير واضح في السياسة الخارجية لمصر من خلال تصريح نبيل عربي بأنه " نحن وقعنا المعاهدة مع إسرائيل ويجب الالتزام بها ولكن لا بد من الحسم في بعض القضايا التي لم تلتزم بها إسرائيل" ومن هذه القضايا التي لم تلتزم بها إسرائيل البند الذي يقول انه لا بد أن تلتزم إسرائيل بالسلام مع الدول الراغبة بذلك ، وذلك الشيء الذي لم يحدث مع فلسطين ، والمطلوب إنهاء النزاع وليس إدارته (التهامي،2013).

إن التطورات الجارية على الساحة المصرية وخصوصاً بعد ثورة 25 يناير وصعود محمد مرسي إلى الحكم أثرت ايجابياً على المقاومة الفلسطينية خلال موقفها المعروف بدعمها للمقاومة، ورفضها للمفاوضات وفق الصيغة التي كانت تتم عليها من قبل، حيث لا زالت هذه الحركات الإسلامية ترفض اتفاقية كامب ديفيد، إلا أن التأثير لم يكن بالقدر المطلوب، وذلك بسبب ما واجه الرئيس مرسي من معوقات وصعوبات فقد اتسمت فترة حكمة بارتباط مصر بالقضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً وذلك لأسباب سياسية وتاريخية وقومية، وأن ما تعرض له محمد مرسي من محاولات إفشاله وإسقاطه في ضل نظام سياسي غير مستقر اضعف قدرته ودوره في اتخاذ قرارات تتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية، أو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأن فترة ما بعد الثورة تميزت بانشغال مصر بنفسها بسبب التركة الثقيلة التي خلفها نظام محمد حسني مبارك، وبسبب التنافس ما بين جماعة الإخوان المسلمين وبقية قوى الثورة وبحكم التردي الأمني والاقتصادي كل هذه الأسباب فرض على مصر أن لا تتخذ مواقف حازمة باتجاه القضية الفلسطينية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقديررقم 27 ،2014 ).

لقد أثرت الثورة المصرية على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية باعتبار أن تغير الأوضاع في مصر هو الذي سيقف بجانب السلطة الفلسطينية وسيدعم موقفها التفاوضي مع الجانب الإسرائيلي، وستساعد على طرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة وتشجيع السلطة الفلسطينية على تحريكها وعدم انصياعها للضغوطات ألموجهه ضدها من القوى المعادية لفلسطين ، كما أثرت الثورة المصرية بشكل مباشر على حركتي فتح وحماس، من خلال تحريرهما من الاشتراطات المصرية السابقة

المتعلقة بعقد المصالحة بينهما ، وتحرير الحركات والفصائل الفلسطينية من علاقات الارتهان والانصياع لبعض الأنظمة العربية والأجنبية، مما دفع بفلسطين نحو التحول من خيار التسوية إلى خيارات أخرى أفضل من قبيل استعادة مشروع الدولة الفلسطينية الواحدة وعاصمتها القدس الشريف (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير رقم2011،36).

**الموقف المصري من الحرب على غزة**

بداء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1967م، ومنذ ذلك الوقت تغيرت العلاقات المصرية مع القطاع، وذلك لان الاحتلال الإسرائيلي اوجد حاجزاً بين مصر والقطاع إضافة إلى انشغال مصر بمعالجة أثار العدوان الإسرائيلي ودخولها لحرب عام 1973، وعقدها لاتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وتنامي حركة الإخوان المسلمين وخصوصاً بعد أن أعلن تنظيم الإخوان المسلمين لحركة حماس عام 1987، لتبدى مرحلة جديدة للعلاقات المصرية وقطاع غزة (عبد المجيد،2007،ص42)،

ومنذ أن بداء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، ومصر تشهد العديد من التظاهرات والتفاعلات التضامنية مع قطاع غزة، وذلك إبان ثورة 25 يناير حيث رفعت شعارات رافضة للحصار والعدوان الإسرائيلي على غزة، وطالبت بفتح معبر رفح بشكل دائم وإنهاء معاناة الفلسطينيين في القطاع، وانعكست أحداث ثورة 25 يناير على عملية فتح معبر رفح الحدودي، فالمعبر في فترة حكم مبارك كانت تقوم السلطات المصرية بفتحه بشكل جزئي إلا انه وبعد ثورة يناير قد أصبح يفتح بشكل دائم ما عدا يوم الجمعة أو العطلات الرسمية من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساءً وذلك لتسهيل حركة المواطنين الفلسطينيين (العليمي،2012).

شهدت الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2012 حراكاً سياسياً ودبلوماسياً كبيراً من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، ونتج عن هذه الحرب أبعاد ونتائج سياسية كثير على أكثر من صعيد، ومنذ أن بدا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والموقف المصري مختلفا كليا عن موقف نظام مبارك عام 2008، حيث سارع الرئيس مرسي لإدانة العدوان واستخدام نبرة أكثر غضباً وتصادمية مع إسرائيل، وهو ما استنفر كل من المؤسسة الرئاسية المصرية وقيادة القوات المسلحة، حيث قام مرسي بإجراء العديد

من الاتصالات الدبلوماسية مع عدد من قادة الدول والمنظمات مطالبا إياهم بالضغط على إسرائيل لإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عبد الحي،2013،ص73).

كما قامت إسرائيل باتخاذ خطوات حقيقية من شأنها ملاحقة إسرائيل قانونيًا ومساءلتها عن انتهاكاتها وتجاوزاتها، الأمر الذي يكشف عن وقوف مصر بشكل واضح إلى جانب الطرف الفلسطيني، على حساب الطرف الإسرائيلي، خلافًا لما شكله نظام مبارك السابق لإسرائيل من غطاء شرعي على ما تقوم به من ممارسات التوسع والتهويد وفرض الوقائع على الأرض، كما أظهرت إسرائيل تخوفاً أكبر في حال تم استصدار مشروع قرار عربي لمجلس الأمن الدولي يطالب بمساءلة إسرائيل، ومعاقبتها على سياساتها العدوانية والتوسعية، لأن أكثر ما تخشاه إسرائيل هو تصالح الدول العربية واقترابها من بعضها بعضًا (الدسوقي،2012،ص6).

واجهت مصر بعد ثورة يناير وفوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية عدة أزمات في إدارة سياستها الخارجية، امتد بعض هذه الأزمات من النظام السابق، والبعض الأخر نتيجة الأحداث التي جرت في مراحل التغير الثوري، وخاصة في الفترة الأولى والتي تتسم بحالة من عدم الاستقرار، فنظام السابق كان له ارتباطات إقليمية ودولية ترتبط بالمصالح الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدول الكبرى، ولذلك فقد عانت السياسة الخارجية المصرية أزمات حادة في الفترة الأخيرة، مما أصاب جهاز الدبلوماسية المصري بضعف شديد، وصارت السياسة الخارجية المصرية المعاصرة تشمل قضايا متشابكة وحساسة (ابو عامود ،2012،ص116).

ويمكن القول أن العلاقات بين مصر وإسرائيل لم تشهد أي تطورات كبيرة أثناء الحراك الذي شهدته مصر والمتمثل في إزاحة الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة وتسلم الرئيس محمد مرسي للسلطة فلم تتعدى العلاقات عن بعض التصريحات أو الاستنكارات اثناء الحرب على غزة كما لم تشهد تبادل للزيارات الدبلوماسية أو السياسية بين المسؤولين بين البلدين ولم تتغير نظرة الشارع العربي إلى إسرائيل ولم يحدث أي تطور على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل بل بقيت كما هي، كما انه من الصعب الحكم على أي تطور في العلاقات بين مصر وإسرائيل في فترة حكم

محمد مرسي كون فترة حكمه قصيرة جداً ولا يوجد أي دلائل على التطورات الكبيرة التي حصلت على العلاقات بين الدولتين.

### 2.4 ثورة30 يونيو 2013م على نظام مرسي

بعد فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية الأولى على منافسه الوحيد أحمد شفيق في مصر وتسلمه السلطة، قامت مجموعة من المظاهرات المعارضة لمرسي عرفت في مظاهرات 30 يونيو 2013م، بالعديد من المدن المصرية الرافضة لنظام مرسي، رغم انه لم يمكث في السلطة مدة لا تزيد عن سنه، وطالب المتظاهرون بضرورة رحيل مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفي 1 يوليو 2013م اصدر وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بيان يقضي أن القوات المسلحة لن تكون طرفاً في السياسة والحكم، وأمهل الفريق السيسي في بيانه 48 ساعة لتنفيذ مطالب الشعب برحيل مرسي عن السلطة، وفي 3 يوليو 2013م أعلن وزير الدفاع وقائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح السيسي عبر كلمة ألقاها بأنة قد تم عزل الرئيس محمد مرسي، وتسليم السلطة في 4 يوليو لرئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور، وذلك حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتعطيل العمل بدستور 2012 (فهمي، 2012).

ومنذ قيام الجيش المصري بعزل الرئيس السابق محمد مرسي عن سدة الحكم في مصر، أصبحت ردود الأفعال لدى إسرائيل تخرج بشكل علني بعد أن كانت صامته إزاء تسلم مرسي سدة الحكم خوفاً على السلام بينها وبين مصر، وأصبحت التصريحات مزدحمة على أفواه الساسة الاسرائيلين، ذلك أن وجود مرسي في السلطة كان يهدد إسرائيل وأمنها ومصالحها في المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص مع مصر، وعلاقة مصر مع حماس التي زادت مع قدوم محمد مرسي إلى السلطة، وقد وقد أظهرت العديد من القنوات الإسرائيلية ومنها القناة العاشرة طلب الرئيس الإسرائيلي من اوباما الضغط على بعض الزعماء لزيارة مصر لتأكيد شرعية الثورة وتأييد سيطرة الجيش على الحكم مره أخرى ( منصور، 2013).

ولا يعني ذلك أن إسرائيل أصبحت بأمان بل على العكس فقد ظهرت في عهد السيسي حركات مناهضة لإسرائيل كما عبر ليبرمان لصحيفة "يديعوت آحرونوت "إن

الوضع المصري أصبح مزعج بعد عزل مرسي عن السلطة، مبرر ذلك أن موالين مرسي لن يقبلوا في ذلك الوضع، وسوف يكون هناك ردود فعل قويه"، وأوضح التصريح مدى القلق الذي سيطر على المؤسسات في إسرائيل بعد الثورة على مرسي الذي قام بها الجيش استجابة لمطالبة المعارضين له في الشارع المصري وتهديد الأمن الإسرائيلي من قبل مصر إذا انزلقت الأوضاع إلى حد كبير، مما سوف يؤثر على اتفاقية كامب ديفيد ويهدد الأمن الإسرائيلي في المنطقة (النمس، 2013).

**وصول السيسي إلى سدة الحكم في مصر**

وبعد إزالة مرسي من السلطة في مصر جاء موعد الانتخابات الثانية منذ اندلاع الثورة الأولى في مصر ضد نظام مبارك، وقد أعلن عبد الفتاح السيسي ترشحه للانتخابات الرئاسية في تاريخ 26 آذار 2014م، كما ترشح أيضا حمدين صباحي، وفاز في هذه الانتخابات عبد الفتاح السيسي في تاريخ 3 يونيو 2014م (العربية نت، 2014).

وهنا يمكن القول أن الانتخابات التي جرت في مصر بين عبد الفتاح السيسي وصباحي حازت على الكثير من الاهتمام خصوصاً الدول المجاورة ومنها إسرائيل، حيث رأت إسرائيل أن السيسي وصباحي مختلفان في أفكارهم وسياساتهم، وهنا تجد إسرائيل ارتياح لفوز السيسي في الانتخابات، ووجدت إسرائيل أن فوز السيسي سوف يمنحها الكثير من الضمانات، ومن أهم هذه الضمانات المحافظة على الأمن الإسرائيلي وعلى معاهدة السلام، وقد قال الكثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية ومنهم حسن نافعة أن تسلم السيسي سوف يكون لديه أولويات في العمل أي سوف يعمل في الداخل المصري، بسبب الارتباكات التي حلت عليه نتيجة أربع أعوام من المظاهرات والفوضى، وشدد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق يهود باراك على ضرورة دعم عبد الفتاح السيسي في الانتخابات وعدم انتقاده بشكل علني، لان إسرائيل تبني عليه أمالا كثيرة في المستقبل، وهذا يدل على أن إسرائيل تعتبر السيسي امتداداً لمبارك، وان العلاقات سوف تكون مستقره مع مصر وستبقى على عهدها لن تتغير، وسوف ينمحي الخوف الإسرائيلي على أمنها واستقرارها في المنقطة العربية إذا اكتسبت مصر مره أخرى إلى جانبها (بري، 2014).

ولم تشهد العلاقات المصرية الإسرائيلية تحسناً واضحاً في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث ان التعامل الاسرائيلي المصري مرده الى ان شبه جزيرة سيناء تعد مشكلة بالنسبة لإسرائيل، وأحد التحديات التي تواجه مصر، أن الجيش المصري لا يستطيع أن يهمل أمرها، ولن يفعل ذلك، حيث ان الرئيس الاسرائيلي شدد في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، على أن "تل أبيب" استجابت لطلبات الجيش المصري بنشر قوات في سيناء لمحاربة الارهابيين، واشترطت اسرائيل نشر القوات بشكل مؤقت وليس بشكل دائم، حتى تتم القوات المصرية مهمتها بنجاح في سيناء (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2014، ص2).

ويمكن القول ان فترة حكم عبد الفتاح السيسي لم تتطور فيها العلاقات المصرية الإسرائيلية، فبرغم من أن إسرائيل رحبت بازاحة مرسي عن الحكم وتسلم السلطة للسيسي، إلا أن العلاقات لم تشهد أي زيارات دبلوماسية أو سياسية أو تبادل وفود فيما بينها، كما لم تشهد أي تعاون اقتصادي أو في مجال السياحة أو إقامة مشروعات مشتركة، فإسرائيل وان سمحت لمصر بإدخال بعض القوات إلى سيناء لمحاربة المتطرفين، إلا أن إسرائيل لا زالت تنظر بعين الريبة إلى نظام السيسي، ذلك أن هذا النظام لم يحاول تطوير أو زيادة العلاقات مع إسرائيل أو زيادة التعاون فيما بين الدولتين.

يمكن القول أن الفترة من عام 2011م لغاية 2014م، التي مرت فيها الجمهورية المصرية من خلال قيام الثورات فيها ضد نظام الرئيس السابق مبارك، وبعد نجاح الرئيس السابق مرسي في الانتخابات التي جاءت عقب الثورة على مبارك وإزالة مرسي من قبل الجيش واستلام السيسي للسلطة في مصر، أثرت وبشكل كبير على الساسة الاسرائيلين وتعاملهم مع الأوضاع في مصر لكن عن بعد وتحت المجهر الإسرائيلي، الذي كان يرتقب الأوضاع المصرية بشكل قلق، حيث كانت إزالة مبارك من السلطة بالنسبة لإسرائيل شيء مخيف، خصوصاً انه على علاقات سياسة وصداقه مع إسرائيل، وكانت تسعى دائما خلال الثورة الأولى ضد مبارك على دعمه دولياً من خلال تحريك الدول الكبرى للوقوف معه، لكن عندما فشلت بذلك وجاء الرئيس السابق مرسي حاولت أن تخرج في خطابات معتدلة الا انه إزاء ما يحدث في مصر وأن

مرسي رجل تسلم السلطة وهو على علاقة كبيرة مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لكن إزالة مرسي كانت نتيجة ضغوطات على مصر وعلى الجيش بشكل خاص، لان وجود مرسي لا يخدم إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبعد إزالة محمد مرسي وانتخاب عبد الفتاح السيسي أصبح الوضع الإسرائيلي أكثر استقرارا، ذلك أن مصر عادت إلى حكم عسكري كما كان في عهد مبارك.

### 3.4 الخاتمة

بعد الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة **(ما هي التطورات السياسية في مصر وأثرها على الأمن الإسرائيلي للفترة من عام 2010 إلى عام 2014م ؟).**

فقد توصلت الدراسة إلى عدد من الملاحظات التالية:

تميزت العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل في المنطقة العربية بعلاقات صراع وحرب، واستمرت هذه العلاقات على هذه الشاكلة لحوالي ثلاثون عاماً، غلب عليها الصراع والتنافس، وبقيت كذلك حتى توقيع اتفاقية السلام المعروفة في كامب ديفيد عام 1978م، وخاضت خلال هذه الفترة مصر وإسرائيل حربين كبيرتين هما حرب 1967م وحرب 1973م، واعتبرت مصر إسرائيل في هذه الفترة مصدر تهديد لامنها القومي، بالإضافة إلى الأمن العربي والإسلامي، كونها قامت على نحو وظيفي، أي انه كيان يلعب دوراً سلبياً في المنطقة العربية لصالح قوى الاستعمار العالمي في عمق المنطقة العربية.

ومنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، تطورت العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى علاقات سلام، حيث اعتبرت مصر حليف استراتيجي لإسرائيل على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي، ونجحت إسرائيل في إبعاد مصر عن دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعتبرت العلاقات خلال تولي الرئيس محمد أنور السادات مع إسرائيل علاقات متقاربة، وعمل السادات على زيارة إسرائيل والولايات المتحدة وهو الموقف الذي اثار العرب منه في ذلك الوقت، وبعد اغتيال السادات خلال عرض عسكري حل محلة الرئيس محمد حسني مبارك حيث اتبع النهج نفسه الذي أتبعه السادات واستمرت العلاقات المصرية الإسرائيلية علاقات ذات طابع جيد

وسلام ولم تشهد خلالها أي نوع من النزاعات، وبقي هذا الحال على ما هو عليه حتى قيام الربيع العربي وتأثر الجمهورية المصرية في أحداثه.

ومنذ قيام ثورة 25 يناير 2011م، أخذت العلاقات المصرية الإسرائيلية شكل جديد، حيث دعمت إسرائيل مبارك أثناء الثورة وطلبت من الدول الغربية الوقوف إلى جانبه، إلا أن ذلك لم يمنع من إسقاطه، واعتبرت إسرائيل خسارة محمد حسني من اكبر الخسائر التي منيت بها حيث فقدت حليف استراتيجي لها في المنقطة.

وبعد ترشح محمد مرسي للانتخابات الرئاسية المصرية، عبرت إسرائيل عن قلقها الشديد في حال فوز مرسي وتسلمه السلطة، وذلك خوفاً على معاهدة السلام التي تشكل أهمية كبيرة للأمن القومي الإسرائيلي، وبعد فوز مرسي رحبت إسرائيل به وقد أخذت طابع المجاملة في ذلك الترحيب، حيث ان وجود مرسي لا يخدم إسرائيل ومصالحها، ومن ثم انتقلت مصر الى مرحلة جديدة إثر قيام ثورة ضد مرسي من قبل مناهضيه التي وقف بجانبها بذلك الوقت المشير عبد الفتاح السيسي، والذي بدوره أمهل الرئيس مرسي إلى الإنصات إلى الشارع والخروج من السلطة.

نجح الشعب المصري بإسقاط نظام محمد مرسي، وإزالته من السلطة، وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وكان من ابرز مرشحيها عبد الفتاح السيسي، والذي فاز بها بعد إجراء انتخابات مدنية، وأثناء الانتخابات كان الشارع المصري ملتهب بين المعارضين للثورة وبين المؤيدين لها، في حين عبرت إسرائيل عن ارتياحها لمجيء السيسي إلى السلطة ووجدت بان وجوده في السلطة قد يحقق مصالحها في المنقطة العربية، وبنفس الوقت كانت اسرائيل متخوفه من ردة فعل معارضين الثورة على مرسي.

## 4.4 النتائج

**توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية :**

1. تميزت العلاقات المصرية الإسرائيلية بالصراع والتنافس منذ نشوء إسرائيل الى حين توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وكانت مصر تنظر إلى إسرائيل أنها تهدد أمنها القومي.
2. في عام 1978م تم التوقيع على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل والتي عرفت في اتفاقية كامب ديفيد، حيث انتقلت العلاقات من حيز الحرب والصراع إلى حيز السلام، والتي أخرجت مصر من دائرة المواجهة مع إسرائيل، وحققت لإسرائيل اكبر قدر ممكن من الأمان والسلام، وبعد تسلم الرئيس محمد حسني مبارك للسلطة في مصر بقيت العلاقات كما هي عليه في عهد الرئيس السابق محمد أنور السادات.
3. شكلت ثورة 25 يناير 2011م ضائقة إستراتيجية على الأمن الإسرائيلي حيث خسرت الرئيس مبارك والذي يعتبر أفضل حليف لها طوال فترة حكمة.
4. انبثق عن ثورة 25 يناير 2011م، ترشح محمد مرسي، وإجراء أول انتخابات رئاسية مدنية في مصر والتي أدت إلى فوزه في السلطة، الأمر الذي أدى إلى قلق وخوف الاسرائيلين من تدهور العلاقات وخاصة فيما بتعلق في اتفاقية كامب ديفيد.
5. شكلت الثورة ضد مرسي عام 2013م، وصعود عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم مزيد من حالة الإرباك في الشارع المصري، وهو الأمر الذي زاد من خوف الاسرائيلين على عدم استقرار النظام المصري، وهو ما سيؤدي إلى المزيد من الحركات المناهضة لإسرائيل في مصر وفي الأخص بسيناء.

## المراجع

### أولاً المراجع العربية:

ابو عامر، عدنان (2008). ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، بيروت، مركز الزيتونة للمدرسات والاستشارات ص224.

أنبار، افرايم (1996). التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي الجديد، مجلة شؤون الاوسط، العدد 57، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص36.

بدوان، علي (2012). صعود محمد مرسي بالعيون الاسرائيلية، الجزيرة نت، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/9/14م، من خلال الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/6/29

البري حنان (2014). انتخابات مصر في عيون إسرائيل: السيسي وصباحي ليسا في سلة واحدة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/27م، من خلال الرابط التالي: http://www.alhurra.com/

بطرس، غالي (1989). الدبلوماسية المصرية في عام 1988، مجلة السياسة الدولية العدد 95، الأهرام، القاهرة، ص 4-21.

بلفور، آرثر (1917). "وثيقة وعد"، وزيارة الخارجية البريطانية، 2 نوفمبر ، موجهة إلى اللورد روتشيلد.

البهنسي ، احمد ، السياسة الدولية ، الخاصرة الرخوة : الجدل الإسرائيلي حول التعامل مع الحدود المصرية. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/4/2 عبر الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2715.aspx

جبارة ، تيسير (1986). دراسات في تاريخ فلسطين العربية. القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، عدد 21، ص 84.

الجزيرة نت (2012). صعود مرسي في الأعين الاسرئيلية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/26، من خلال الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/

الجزيرة نت (2014). ثورة 25 يناير محطات وإحداث، تم الاطلاع عليه في تاريخ 2015/8/27، من خلال الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/

الجزيرة نت (2014). رؤية إسرائيل للسيسي وتصاعد الانتهاكات بمصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/27، من خلال الرابط التالي:
/http://www.aljazeera.net
الحاج ، ابراهيم (1992). الواقعية السياسية. دار الفكر اللبناني، ص28.
حافظ، محمد شوقي(1993). موقع العرب من النظام العالمي الجديد، مجلة شؤؤن عربية، القاهره، العدد75.
حبيب، ابراهيم محمود(2010). اثر المقاومة الفلسطينية على الامن القومي الاسرائيلي من(2000–2009)، مجلة الجامعة الاسلامية، القاهره، المجلد 18، العدد2، ص1101.
الحريري، جاسم يونس (2013). السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون، الخرطوم، ط1، ص27.
حسن، نافعة (1986). مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة، مركز دراست الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 81-83.
حسن، محمد(1980). مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، بيروت، دار الحكمة للنشر، ص23.
حسين، عادل (1985). التطبيع المخطط الإسرائيلي للهيمنة الاقتصادية، القاهرة، دار ازال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، ص13.
حسين، السيد أحمد(2012)، معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام 1979 واثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة دراسات تاريخية، بيروت العددان 117-118.
حسين، حسن (1980). بدايات شعلة المقاومة في مرحلة الانتداب، شؤون فلسطينية، العدد 105، اغسطس 1980، ص116.
حسين، عدنان السيد(1998). نظرية العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة اولى ، بيروت ،الجامعة اللبنانية ، ص58.
حمدان، احمد (2012). الدور المصري في حرب فلسطين، مجلة الاقصى، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ص 85-113.

حمروش، احمد (2011). وليام روجرز واول مبادرة امريكية لحل مشكلة الشرق الاوسط ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 808.

خطاب، محمود(1970). اهداف اسرائيل التوسعية في البلاد العربية، الطبعة الثالثة، دار الاعتصام، القاهره، ص27-31.

دورتي، جيمس (1985). النظريات المتظاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الاولى.

رياض، محمود (1998). البحث عن السلام في الشرق الاوسط، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 188.

زهران، جمال علي (2008). الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، جامعة قناة السويس.

السفري، عيسى (1937). فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا، ص38.

سلوى، شعراوي (1988). الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات، دراسة في موضوع الزعامة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 37.

شحادة، امطانس(2006) اعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية تجاه الفلسطينين في اسرائيل، فلسطين، ص28-38.

شحادة، إمطانس (2011)." إسرائيل: حالة ارتباك" مجلةا لدراسات الفلسطينية، العدد 86، ص 174.

السامرائي، شفيق (1988). اساسيات الامن القومي العربي بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، ص16.

صالح، محسن (1987)."دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ". سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الإعلام العربي، فلسطين، ص24.

الهيثي، صبري (2000). الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتكية، دار الصف للنشر والتوزيع، ط1، ص11.

صحيفة الحياة الجديدة (2014). أحزاب مصر تدين جرائم الاحتلال في غزة، العدد 6710، ص11.

صعب، حسن (1966). مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، بيروت، دار الكتاب العربي، ص351.

ضر، محمد (2003). الامن القومي الاسرائيلي نظرياته ومستوياته، غزة، مركز الوعي للدراسات والتدريب، الطبعة الاولى.

طال، يسرائيل (1996). الأمن القومي: قلة مقابل كثرة، تل ابيب، ص15.

طاهر، علاء (1991). حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلية، باريس، الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، الطبعة الأولى.

عادل، محمود (1989).الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص139.

عبد الحي، احمد تهامى(2013). تاثير العامل الايدولوجي في السياسة الخارجية لدول الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، المجلد 48، ص71.

الغريري، عبدالعباس (2003). البيئة والجغرافيا السياسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ص52.

عبد، العليم محمد (محرر)، تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ودور مصر الاقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ص 24.

عبد، العليم، محمد (2011). الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى1، ص138.

عبد المحسن، رباب عيسى (2005). كامب ديفيد خروج مصر، مكتبة مدبوبي، القاهره، ص31.

عبد الوهاب، المسيري (1990). الصهيونية، الموسوعة الفلسطينية– القسم الثاني، الدراسات الخاصة– المجلد السادس، دراسات في القضية الفلسطينية، بيروت، ص232.

عبدالعال، حسين (2012). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، 2012/7/25 ، ص6.

عبدالكريم، ابراهيم (1988). السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الإسرائيلية، مجلة التعاون، العدد10، الرياض، ص9.

عثمان، ابراهيم البشير (1990).العلاقات الدولية المعاصرة، الرياض، دار العلوم ، ص52-53.

العربية نت (2014). عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر رسمياً، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/27م، من خلال الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/

عرنوق، مفيد (1990). اضواء على الصراع العربي الاسرائيلي. دار النظال للطباعة والنشر، ص138.

عزمي ، محمود (1979). دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، ص9.

عزمي، محمود (1980). مواجهة التغيير في ميزان القوى والنتائج الاستراتيجية العسكرية، المستقبل العربي، العدد18، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، ص22.

عسيلة، صبحي (2011). الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير، ملف الأهرام الاستراتيجي، تم الاطلاع علية بتاريخ 2014/12/24م، على الرابط التالي : http://digital.ahram.org.eg.

العقابي، علي عودة(1996). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والتاريخ والنظريات ، ليبيا ، الدار الجماهيرية.

العقاد ، صلاح (1976). تطور النزاع العربي الاسرائيلي 1956-1968، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهره ، ص36-42.

العمر، فاروق عمر (2001). صناعة القرار والرأي العام. ط1 القاهرة، ميريت للنشر.

العملة، محمد (1990). الامن القومي العربي ونظرية تطبيقة في مواجهة الامن الاسرائيلي، الطبعه الاولى، دار الجليل، عمان –الاردن، ص48-51.

العوضي، هاشم (2013). الإسلاميون في السلطة: حالة مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد 413.

عيوش، ذياب واخرون(1997). المجمع المحلي الفلسطيني، عمان، جامعة القدس المفتوحة.

غالي ، بطرس (2008). بين جذور الصراع ومستقبل السلام ارشيف السياسة الدولية ، عدد 172.

الفارس، عبد الرزاق (1993).السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص160.

فهمي جورج (2012). الانتخابات الرئاسية 2012 إعادة إنتاج ثنائية يوليو 1952، أوراق المتابعة السياسية مبادرة الإصلاح العربي، بيروت، ص5.

فهمي، اسماعيل (2006). التفاوض من اجل السلام في الشرق الاوسط، دار الشروق، القاهره، ص 381-392.

فهمي، طارق (2012). الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، الأهرام الرقمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/11/24، عبر الرابط التالي:http://digital.ahram.org.eg

فواز، عبد العزير (1978). دبلوماسية السلام في الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، القاهره ، ص3.

قاسمية، خيرية (1979). الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص178.

كامل، محمد ابراهيم (1996). مذكرات السلام الضائع في اتفاقية كامب ديفيد، دمشق ، ص188-189.

كوليا، دانييل (1980). العلاقات الدولية، ترجمة خضر، بيروت، دار الطليعة، ص12.

الكيلاني ، هيثم واخرون (1999). القدس والحال الفلسطيني وقراءات الامن القومي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان -الاردن، 25-29.

لعروسي، محمد عصام (2011). الحراك السياسي الغربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد ؟، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 393، بيروت.

ماضي ، عبد الفتاح، العلاقات المصرية _ الإسرائيلية ومستقبلها بعد ثورة 25 يناير 2011، جامعة الإسكندرية.

محارب، محمود (2011). إسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محمد، عبد العليم (1996). الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابعة عشر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص189.

محمود (2010). " اثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي من 2000-2009 "، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية.

محمود، توفيق (1977). الجغرافيا السياسية لاسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، ص11.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملف معلومات 21 (2014). الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر بعد 30 يونيو 2013 وحتى منتصف مارس 2014، بيروت، ص2

مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات (2012). التقدير الاستراتيجي السلوك لاسرائيل تجاه المصالحة واستحقاقاتها، بيروت.

مقلد، اسماعيل صبري(1987). نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل.

منصور، أحمد (2013). موقف إسرائيل من الانقلاب العسكري، تم الاطلاع عليه في تاريخ 2015/8/29، من خلال الرابط التالي: http://islammemo.cc/

مورجانثو، هانس (1965). السياسه بين الامم: الصراع من اجل السلطان والسلام. ترجمة خيري حماد ، القاهره ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص24.

الموسوعة الفلسطينية (1984).قسم الدراسات الخاصة بالابحاث والدراسات، هيئة الموسوعة الفلسطينية،دمشق، القسم الثاني مجلد 1 ، ص605.

موسوعه مقاتل الصحراء(2004). ملحق مبادرة وزير الخارجية الامريكي وليم روجرز ،على الرابط التالي : http://www.moqatel.com

موسى ، حلمي (2012). مصر تلغي اتفاقية الغاز إلى إسرائيل، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/4/2، على الرابط التالي: http://assafir.com/Article.
موسى، حسين خلف (2012). المركز الديمقراطي العربي للدراسات. مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.
نبهان، يحيى محمد (2009). مقومات الأمن العربي القومي، عمان، دار ايله للنشر والتوزيع، ص55.
نصار، جمال (2014). الانتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بيروت.
نظام، بركات (1998). قيام دولة إسرائيل: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ط3، ص202.
النمس، إيمان موسى (2013). موقف إسرائيل من احتجاجات 30 يونيو وتداعياتها، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/27، من خلال الرابط التالي: http://pulpit.alwatanvoice.com/
نوار، إبراهيم (1984). التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب. مجلة السياسة الدولية، العدد 75 ، القاهرة، ص17.
هنتش، تييري (1982). الشرق الأوسط ارض المعركة الجديدة. نقلا عن مجلة السياسة الدولية، العدد 69 ،1982، ص240.
الهياجنة، عدنان محمد (2001). قضايا العلاقات الدولية بين الواقعيه والعالمية.مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 29، العدد 2، ص15.
هياجنه، عدنان وعزيز (2011). المواقف الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية من التحولات السياسية في المنطقة العربية، تحرير عبد الحميد الكيالي، عمان مركز دراسات الشرق الاوسط، ص 50.
هيكل ، محمد (1993). اكتوبر 73، السلاح والسياسة، القاهره، ص582.
وافي، احمد (1990). اتفاقية كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعه، ص 108.

وقيع الله ، محمد (1999) في اصول العلاقات الدولية لماذا تفشل محاولات اصلاح الامم المتحدة، صحيفة البيان الاماراتيه، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/4/7، على الرابط التالي: www.albayan.com

يهوشفاط، هاركابي (1990). حرب وإستراتيجية (ملحمه فاستراتيجيه)، تل أبيب، وزارة الدفاع، ص 529 – 536.

يونس، محمد عبدالله ( 2013). استباق التهديدات: العقيدة العسكرية الاسرائيلية عقب الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد193، المجلد 48، ص46.

ابو عامود، محمد سعد (2012). إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة 2011، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، ص 116-119.

النعامي، صالح(2011). إسرائيل وفزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 23.

مركز نماء للبحوث والدراسات،(2012)." الثورات العربية من وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة إبراهيم الخشباني، نقلاً عن مركز زيريخ للدراسات الأمنية .

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2011). تقرير معلومات رقم (23)، مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، بيروت.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2014). إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصره ،تقرير :إسرائيل أمام الثورات العربية"، بيروت.

ألباز، محمد (2012). سقوط الآلهة كيف انهار مبارك ورجاله، جنرالات وثوار الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

هلال ، علا الدين( 2006 ). تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005 ، لجنة كتب عربية، القاهره.

السادات، أنور (2006). ورقة أكتوبر 1974 ، هيئة الاستعلامات المصرية، القاهرة.

شحاتة، دينا (2011). محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46.

صبري، موسى (1974). وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث، القاهرة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير ، تقدير استراتيجي رقم (30)، بيروت .

كيالي، ماجد (2011). "التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين، مجلة شؤون عربية ، ع 145 .

عبد الكريم، ابراهيم وآخرون (2011). تقرير تحليلي، ثورة 25 يناير المصرية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

موسى، حسين خلف(2013) تقرير في الشئون الإستراتيجية حول: التنظيمات المسلحة في سيناء ...الرؤية والحل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ص3

غالي، ابراهيم امين (1976). سيناء المصرية عبر التاريخ ، القاهره ، دار الكتب والوثائق الوطنية، ص13.

عبد العليم، محمد (2011). العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك ، مركز الجزيرة للدراسات، مكة المكرمة.

سعيد، محمد قدري (2011). مستقبل العلاقات المصرية –الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، ص136.

عبد، عمرو(2013). الزعيم من أيام الانتصار .. إلى سنوات الانكسار، كنوز للنشر والتوزيع، ص46.

عادلي،عمرو(2013). فساد تعاقدات الغاز في عصر مبارك، تحليل قانوني واقتصادي، ط1، القاهرة ، دار الشفاء ، ص27.

البيان، صالح(2011). اكتشافات الغاز الإسرائيلية:قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص2.

البيان (2011). خط أنابيب شرق المتوسط شاهد عيان على خطايا مبارك ، القاهرة ، دار الإعلام العربية ، تم الاطلاع علية بتاريخ 2014/12/12 على الرابط التالي : http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-06-24-1.1461143

حلبي ، زياد (2012). العربية نت ، مصر تلغي "نهائياً" اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل، تم الاطلاع علية بتاريخ 2014/1/12 على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html

أبو هدبة، أحمد (2011). إسرائيل وثورات العرب، شؤون الأوسط، ع138 ، ص 70 .

جميل، احمد(2011). مجلة السياسة الدولية، موقع القضية الفلسطينية في العصر العربي الجديد، العدد 186، ص 85.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2011)، التقرير الاستراتيجي، تأثير الثورات العربية على القضية الفلسطينية، بيروت .

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2011). تقرير معلومات (27) ، مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014 بيروت .

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،(2011). "التقدير الاستراتيجي :( 36 ) السلوك الإسرائيلي تجاه المصالحة واستحقاقاتها، بيروت .

التهامي، فضيل (2013). ثورة 25 يناير والصراع العربي الإسرائيلي، الحوار المتمدن، المغرب، عدد 4260، على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369527

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2008). تقدير استراتيجي (2)، مصر واحتمالات رفع الحصار عن قطاع غزة، بيروت.

الصوراني ، غازي(2013). الحوار المتمدن، قطاع غزة 1948- 1957، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية .

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012)." العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/5/14 عبر الرابط التالي:- http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d :

الدسوقي، أبو بكر (2012). دور مصر الإقليمي في واقع جديد، السياسة الدولية، العدد 190، المجلد 47، ص6.

عبد المجيد، وحيد (2007). أزمة الانقسام الفلسطيني:مصر وقطاع غزة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

العليمي، محمد بيلى (2012). الدور المصري في غزة 2012، الشروق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/7/26، من خلال الرابط التالي : http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26112012&id=1b1307eb-a5fd-4821-8b50-f03e4a15a236

الشرقاوي، سعاد (2007). النظم السياسية في العالم العاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

ليلة، محمد كامل (1971). النظم السياسية: الدولة والحكومة. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

نافعه، حسن (2011). اسس ومركزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/9/12 على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/

محسوب، محمد (1998). جغرافية مصر الطبيعية الجوانب الجيومورفولوجية، دار الفكر العربي، القاهرة.

سعيد، رشدي (1993). نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، الطبعة الاولى، دار الهلال.

الهيئة العامة للاستعلامات ( 2015). الموقع والمساحة. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/6/15، متوفر على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/

نسيج (2008). جمهورية مصر العربية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/6/4 متوفر على الرابط التالي: http://www.naseej-cyd.org/

نشرة السكان والاحصاءات الحيوية في المنطقة العربية (2012). الامم المتحدة، العدد الخامس عشر.

عزام، مها (2013). المجلس العسكري في مصر والانتقال الى الديمقراطية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/14 متوفر على الرابط التالي: www.chathamhouse.org/sites

ميمل، تهامي (2014). ترتيب اقوى الجيوش العربية والجيش المصري في الصداره، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/7/14، على الرابط التالي: http://www.misr5.com/

سي ان ان عربي (2011). الاقتصاد المصري، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/7/15 على الرابط التالي: http://arabic.cnn.com/

سكاي عربي (2015). مصر.. نمو الاقصاد 4,3% بالربع الثاني، على الرابط التالي: http://www.skynewsarabia.com/

الدباس، معتز (2010). النظام السياسي المصري، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/8/14، على الرابط التالي: http://pulpit.alwatanvoice.com/

## ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:


"National Security", in : International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol,11,Macmillan,1968.

Guzzini ,Stefano: Realism in International Relations and International Political Economy, (New York: Routledge,1998), P.26.

Jack Donnelly: Realism and International Relations (Cambridge:Cambridge University Press, 2000), P.1.

Janathan, M. (1985). Decision Making during International crises, Macmillan Press.

Jeffery W. Legro, Andrew Moravcsik: Is Anybody Still a Realist? International Security, Vol. 24, No. 2 (Fall 1999), P. 5

John Baylis, Steve Smith (editors): The Globalization of World Politics, (Oxford: Oxford University Press, 2001), P. 108.

Michael W. Doyle: Ways of War and Peace (New York: W.W.Norton&Company, 1997). P. 31.

Robinson, J&Snyder, R (1966).Decision Making in International politics, In: HerbertKelman.International Behavior, Rinehart and Winston, NewYork, p: 374.

Russet , Bruce, Harvey Starr: World Politics: The Menu for Choice (New York: W. H. Freeman and Company, 1989), 3rd ed. P. 28.

Walter Lippmann, U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic,( Boston:

Sprout, H. (1982). Environment in the Study of International Politics, in James, Rosenau International politics and Foreign policy, Londres, Frances Pinter.

## السيرة الذاتية

**الاسم : حاتم عامر محمد ابو قديري**

**العنوان: الكرك/الحوية**

**الكليه: العلوم الاجتماعية /قسم العلوم السياسية**

**الهاتف: 0799913624**

**الايميل:hatemqdere@yahoo.com**